الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم:

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
معوش آســيا
وقاف إيمــان

تحت عنوان:

دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية
دراسة حالة :المجمع الصناعي التجاري لمطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ

لجنة المناقشة:

د. لوافي رابح	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. لعشاش عبد الحليم	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. عطا الله ياسين	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

بســـم اللّٰه الرحمن الرحيـــم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{ من جعل الحمد خاتمة النعمة جعلها الله فاتحة المزيد }

"لم يبق للآخرين ما يقدمونه لي ....فأبي قد فعل كل شيء "

إلى صديقي وسندي ...داعمي والمؤمن بي دائما .

من حملنا إسمه منذ الولادة وكانت تلك شهادات نصرنا الاولى .

إلى من لم يدخر جهدا في تعليمنا، من أسعى دوما لرؤية نجاحي في عينيه .

* إلى العظيم أبي *

" إذا رزقت بفرحة فابدأها مع أمك "

إلى مؤنستي وضياء عمري ....بطلتي ومعلمتي الأولى .

من تعلمنا منها الصبر والعزيمة والإصرار .

من كان دعاؤها بوصلة لي في المسير .

* إلى المكافحة أمي *

- إلى إخوتي (عزيز، سميحة، أمين، سارة، محمد، مجيب، دليلة) إلى جدتي الغالية اطال الله عمرها ، إلى خالي سعد وعبد الوهاب تيطراوي الأقرب لقلبي حفظهم الله، دمتم السند والداعم لي من كان لكم بالغ الأثر وجزيل العرفان في كل مشواري .

ـ لصديقات صالحتني الحياة بصحبتهن: إيمان العيدي، شيماء بوجبيار، مريم جوامع، سمية نوار، كنتن أنسا لقلبي وسندا وداعما ومشجعا رغم بعد المسافة وقلة اللقاء، ففرحتي لا تكتمل بدونكن.

- لكل العائلة الكبيرة والموسعة ،لكل من علمني حرفا ،لكل من شد بيدي إلى درب النجاح ،إلى جميع الأساتذة والزملاء ورفيقات المشوار اللاتي يقاسمنني فرحة النجاح .

* إلى كل قسم الإدارة المالية بجامعة المسيلة *

*إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي *

.آسيا .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ومهما حمدناه لن نستوفي حمده والصلاة والسلام على خير المرسلين

أهدي ثمرة نجاحي هذا، أولا إلى زميلتي وأختي وشريكتي في هذا النجاح آسيا.

إلى نبع الحنان وبر الحب والأمان وسر نجاحي على الدوام وأغلى من في الوجود

" أمي الغالية "

إلى سندي ومعيني على تحمل المصاعب

" أبي الفاضل "

إلى كامل عائلتي وإخوتي وأخواتي

إلى زوجي العزيز الذي صبر معي

وإلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي أبدا

. إيمـــــــــان .

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له).

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عزوجل ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " عبد الحليم لعشاش " الذي رافقنا طيلة هذا البحث وأمدنا بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من الله عزوجل أن يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله عنا كل خير.

كما نتوجه بالشكر والإمتنان إلى كافة عمال مؤسسة " مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ .

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة فجزاهم الله عنا كل الخير جاعلا هذا في ميزان حسناتهم.

أخيرا وليس آخراً، نشكر العائلة التي أبقت على معنوياتنا وساعدتنا بإستمرار في الوصول إلى نهاية هذه الأطروحة.

المـحتويـــــات

فهرس المحتويات	
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	أ- ب
قائمة الأشكال	ج
قائمة الجداول	د
قائمة المختصرات	ه
قائمة الملاحق	و
مقدمة	2
الفصل الأول: **الإطار النظري للحوكمة**	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية الحوكمة	7
المطلب الأول: نشأة الحوكمة	7
المطلب الثاني: تعريف الحوكمة	8
المطلب الثالث: خصائص الحوكمة	9
المبحث الثاني: مبادئ ومقومات الحوكمة، أهميتها وأهدافها.	10
المطلب الأول: مبادئ الحوكمة	10
المطلب الثاني: مقومات الحوكمة	13
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الحوكمة	15
المبحث الثالث:محددات، آليات الحوكمة والأطراف المعنية بتطبيقها	17
المطلب الأول: محددات الحوكمة	17
المطلب الثاني: آليات الحوكمة	18
المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	19
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: **الأداء المالي**	
تمهيد	24
المبحث الأول: ماهية الأداء	25
المطلب الأول: تعريف الأداء	25
المطلب الثاني: خصائص الأداء	25
المطلب الثالث: أنواع الأداء	26
االمبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي	28
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي	28
المطلب الثاني: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه	29
المطلب الثالث: طرق قياس الأداء المالي	30
خلاصة الفصل	34
الفصل الثالث: **مساهمة مبادئ وآليات الحوكمة في تحسين الاداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة**	
تمهيد	
المبحث الأول: منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة	37
المطلب الأول: منهجية البحث	37
المطلب الثاني: التعريف بميدان الدراسة	39

المطلب الثالث: ثبات اداة الدراسة	40
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة	41
المطلب الأول: التحليل الوصفي لعينة الدراسة	41
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة	44
المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة	51
خلاصة الفصل	59
خاتمة	61
قائمة المراجع	64
الملاحق	68
ملخص	83

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	خصائص حوكمة الشركات	10
2	الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	21
3	بطاقة الأداء المتوازن (التصميم الأساسي)	33
4	نموذج متغيرات الدراسة	38
5	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ	39
6	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	42
7	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	43
8	التمثيل النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	44
9	الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية لعبارات بعد حقوق المساهمين	46
10	الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية لعبارات بعد الإفصاح والشفافية	47
11	الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية لعبارات بعد التدقيق الداخلي	48
12	الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية لعبارات بعد التدقيق الخارجي	49
13	الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية لعبارات محور الأداء المالي	51

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مقياس ليكارت الخماسي	38
2	معامل ألفا- كرونباخ لمقياس المحور الأول	40
3	معامل ألفا- كرونباخ لمقياس المحور الثاني	41
4	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	41
5	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	42
6	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	43
7	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات بعد حقوق المساهمين	45
8	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات بعد الإفصاح والشفافية	46
9	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات بعد التدقيق الداخلي	47
10	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات بعد التدقيق الخارجي	48
11	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور الاداء المالي للمؤسسة	50
12	معامل الإرتباط بين مبادئ وآليات الحوكمة والأداء المالي	52
13	معامل الإرتباط بين حقوق المساهمين والأداء المالي	53
14	معامل الإرتباط بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي	54
15	معامل الإرتباط بين التدقيق الداخلي والأداء المالي	56
16	معامل الإرتباط بين التدقيق الخارجي والأداء المالي	57

المختصر	المدلول
SEC	Securities and Exchange Commission
OCDE	Organization for Economic Cooperation and Development
IFC	International Finance Corporation

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	إستمارة الإستبيان	68
2	قائمة المحكمين	71
3	نتائج برنامج spss	72
4	التعهد	81

مقدمـــــة

واجهت الشركات عديد الأزمات المالية نذكر منها الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997 وكذا الأزمة المالية العالمية التي مر بها العالم في سبتمبر عام 2009، وأوضحت الأزمتان مشاكل كثيرة للشركات من حيث التنظيم وكذا التشريعات التي تنظم نشاط الأعمال ويرجح أن الأسباب الحقيقية وراء إنهيار الشركات هو الفساد المالي والإداري وضعف أساليب الرقابة وإختلال هياكل التمويل إضافة إلى غياب الإفصاح والشفافية من خلال إخفاء المعلومات الحقيقية التي تعبر بصدق عن الأوضاع المالية للمؤسسات أو الشركات وغياب شبه كلي لأخلاقيات ممارسة مهنة التدقيق والمحاسبة حيث فقد المستثمرون الثقة في مكاتب المحاسبة والتدقيق لعدم صحة وصدق المعلومات التي تقدمها.

ونظرا لتعفن الوسط وغياب الثقة أصبح المستثمرون يبحثون قبل توجيه إستثماراتهم عن المؤسسات التي تتميز بوجود هياكل سليمة للحوكمة داخلها والتي تضمن مستوى معين من الافصاح والشفافية في المعلومات المالية التي تنشرها هذه المؤسسات والوضوح والدقة في القوائم المالية الخاصة بها قبل أن يقدمواعلى الاستثمار فيها.

وقد أدت الانهيارات المالية إلى إعادة النظر والتفكير في كيفية حماية المستثمرين من أخطاء مجلس الإدارة وزيادة الإهتمام بالدور الذي يلعبه مفهوم حوكمة المؤسسات في التأكيد على الإلتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية وعلى دورها في جذب الاستثمارات وتدعيم إقتصاديات الدول، من خلال التسيير الأمثل المبني على أسس الشفافية والمساءلة والافصاح، وبالتالي منع حدوث مثل هذه الإنهيارات المالية في المستقبل.

ومن هنا يمككنا التطرق إلى الإشكالية الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

أولا: الإشكالية الرئيسية:

ـ كيف تساهم الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ.

ويمكن تحليل هذه الإشكالية إلى مجموعة التساؤلات الفرعية:

الأسئلة الفرعية:

1 ـ كيف تؤثر مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ.

2 ـ كيف يؤثر الافصاح والشفافية على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ.

3 ـ كيف يؤثر التدقيق الداخلي على الأاء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ.

4 ـ كيف يؤثر التدقيق الخارجي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ.

ثانيا: الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية السابقة يمكننا وضع الفرضيات التالية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال البحث:

الفرضية الرئيسية:

ـ تساهم مبادئ وآليات الحوكمة بشكل إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ

الفرضيات الفرعية:

1 ـ تؤثر مسؤوليات مجلس الإدارة بشكل إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ.

2 ـ يؤثر الافصاح والشفافية بشكل إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ.

3 ـ يؤثر التدقيق الداخلي بشكل إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ .

4 ـ يؤثر التدقيق الخارجي بشكل إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة الشديدة في دراسة هذا الموضوع.
- ✓ الإهتمام المتزايد بموضوع الحوكمة دوليا ومحليا.
- ✓ إبراز دور الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.

رابعا: أهمية الدراسة:

أصبح دور الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية أحد أهم الموضوعات الإقتصادية التي ما يزال التركيز والعمل على تطويرها وإثراء محتواها، ومن ثم فإن دراستنا سوف تكون بمثابة محاولة لمواكبة ما يحصل من تطورات إقتصادية.

خامسا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحديد مفهوم الحوكمة والتعرف على مدى أهميتها.
- ✓ دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية.
- ✓ الوقوف على مدى تطبيق الحوكمة في مؤسسة.

سادسا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

وفقا للإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق للدراسة النظرية للإطار الفكري والنظري

للحوكمة والأداء المالي في الفصلين الأول والثاني، أما في الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فقد تم الإعتماد على اداة الاستبيان من خلال تحليل المعلومات واستخدام الأدوات الإحصائية واستعمال برنامج spss.

سابعا: حدود الدراسة:

1ـ الحدود الموضوعية: إهتمت هذه الدراسة بموضوع دور الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

2ـ الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على مستوى مؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ .

3ـ الحدود الزمانية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالفترة التي أجريت فيها الدراسة المقدرة بين 22 أفريل و10 جوان لسنة 2022.

4ـ الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة على آراء وإجابات مجموعة من موظفي مؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ.

الفصل الأول:

الإطار النظري للحوكمة

تمهيد:

أدت الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها العالم على مدار العقود القليلة الماضية، والتي مست العديد من اقتصاديات دول العالم كأزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 والأزمة العالمية الأخيرة عام 2008، إلى جانب حالات الإفلاس والانهيار لأكبر الشركات العالمية مثل انهيار شركتي أنرون Enron عام 2001، ووورلدكوم World com عام 2002 والتي كانت وليدة مظاهر الفساد الإداري والفضائح المالية والممارسات غير السليمة، نظرا لضعف الرقابة والمتابعة، إلى تحول موضوع حوكمة المؤسسات Corporate governance من مجرد مصطلح إلى أحد أهم مواضيع القرن العشرين والحادي والعشرين، حيث حظي باهتمام جميع الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى الخلفية الفكرية لحوكمة الشركات تضمن كلا من نشأة الحوكمة وتعريف الحوكمة وخصائصها، أما بالنسبة للمبحث الثاني تحت عنوان مبادئ ومقومات الحوكمة، أهميتها وأهدافها، وبالنسبة للمبحث الثالث خصص لمحددات وآليات الحوكمة والأطراف المعنية بتطبيقها.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة.

المطلب الأول: نشأة الحوكمة.

تستمد حوكمة الشركات جذورها التاريخية من نظرية الوكالة والتي بلورها Means& Berls عام 1992، وذلك في أعقاب الإنتشار الواسع لمفهوم إنفصال الملكية عن الإدارة وظهور الشركات المساهمة، وما ترتب عن ذلك من تعارض في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من ناحية والمساهمين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى وتبحث نظرية الوكالة بعلاقات الوكالة ومشاكلها وتمثل العلاقة بين الموكل (حملة الأسهم، الملاك، أصحاب المصلحة)، والوكيل (الإدارة) أبرز علاقات الوكالة ويفضل افتراض المنفعة الذاتية، فإن الإدارة قد تتخذ قرارات وتقوم بأفعال تسعى من ورائها إلى تعظيم منافعها الخاصة على حساب مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في المؤسسة، ومن هنا تنشأ مشاكل الوكالة نتيجة عدم قدرة الموكل على رقابة أداء الوكيل (الإدارة)، وعدم تماثل المعلومات، حيث أن الإدارة في ظل الموقع الذي تحتله في الشركة لديها القدرة على الحصول على معلومات أكثر من موكل، وحتى لو توفرت نفس المعلومات للموكل فإنه لا يستطيع تفسيره بنفس قدرة الوكيل المتخصص.[1]

ومن ناحية أخرى جاءت ظاهرة الفضائح المالية للشركات العالمية بما احتوت عليه من فساد إداري وتواطؤ شركات المحاسبة والمراجعة مع كبار الإداريين، واستخدام المعلومات الداخلية ونشر القوائم المالية وأرباح غير حقيقية لتؤكد أهمية إيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات في إدارة وتنظيم ومراقبة والإشراف على الشركات المساهمة بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعية والإلتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة لأعمال الشركات.

ويرى البعض أن ظهور مفهوم حوكمة الشركات قد إرتبط بالأساس بفضيحة وترجيت في الو.م.أ . وما رافقها من قيام لجان تابعة للكونغرس الأمريكي باصداار قانون مكافحة الفساد عام 1977، والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في شركات الو.م.أ.[2]

وفي عام 1985 في أعقاب إنهيار عدة شركات مالية تعمل في قطاع الإدخار والقروض في الو.م.أ قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالإنحرافات في إعداد القوائم المالية التابعة إلى Sec بإصدار تقريرها المسمى Trea Way Commission، والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في اعداد القوائم المالية.

[1]- بن عيسي مريم، تطبيق حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، قسم علوم التسيير، 2011، ص: 03.

[2]- المرجع نفسه، ص: 04 .

وفي عام 1992 قامت بورصة لندن للأوراق المالية في أعقاب انهيار عدة شركات وظهور بعض الفضائح المالية في أواخر الثمانينات والتسعينات بتشكيل لجنة Cadbury Committe لوضع تصورات للمارسات والإجراءات التي تساعد الشركات لتحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من أجل منع حدوث خسائر التي تؤثر على المساهمين والبنوك.

وفي أعقاب الأزمة الآسيوية 1998، جاءت مبادرة منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE مع البنك الدولي وكذا بنك التنمية الدولي الآسيوية، لتؤكد على أهمية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، عن طريق البدء في عقد حلقات النقاش والمؤتمرات الدولية، بل وجاءت المشاركات من الو.م.أ. وأوروبا للإشراف على وضع إجراءات حوكمة إدارة الشركات الآسيوية.[1]

وقد ترتب على الأزمات المالية والإنهيارات الإقتصادية التي ضربت جنوب شرق آسيا في الأسواق المالية زيادة الإهتمام بحوكمة الشركات على اعتبار أن حوكمة الشركات تعد فلسفة قديمة تجدد الاهتمام بها للسببين التاليين:

ـ الفشل المفاجئ لعدد من الشركات الكبيرة مؤخرا.

ـ ازدياد معدل حدوث التلاعب والأخطاء المالية عند اعداد القوائم المالية.

وفي عام 2002/2001 انهارت عدة شركات امريكية عملاقة Enron World Com،بسرعة

غير متوقعة رغم أن تقاريرها المالية كانت تشير إلى تحقيق أرباح عالية، وقد ترتب على ذلك إنعدام ثقة مستخدمي القوائم المالية، وأمانة ونزاهة المراجعين الخارجين، ومن ثم ظهر وبقوة ضرورة إعمال مفهوم حوكمة الشركات كأداة تساعد في عملية الإشراف والرقابة والمساءلة على أنظمة وقوانين الشركات ومدى الإلتزام بتنفيذها.

وفي عام 1999 قامت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OCDE بإصدار مجموعة مبادئ حوكمة الشركات Corporate Governance Principles والتي تم تعديلها عام 2004، وهدفت المنظمة من وراء ذلك إلى مساعدة الدول في التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات.[2]

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة.

هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة (مثلا المساهمين ...الخ) لتوفير اشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة.

كما يصف تقرير Cadbury عام 1992 حوكمة الشركات كما يلي:

"يعتمد اقتصاد دولة ما على ريادة وكفاءة الشركات ،وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة ،وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات"

[1]ـ بن عيسي مريم، مرجع سابق، ص: 04.
[2]ـ بن عيسي مريم، مرجع سابق، ص:05.04.

وواصل Cadbury في توثيق بسيط ومحكم في جملة صغيرة ولكنها شهيرة عملية الحوكمة كما يلي:

"حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"[1]

Corporate Governance is The System By Which Companies Are Directed And Controlled

ولقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح نذكر منها:

ـ عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC): بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.[2]

ـ عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): على أنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات ومسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع الأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة.[3]

المطلب الثالث: خصائص الحوكمة.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج الخصائص التي تتميز بها حوكمة الشركات:

المشاركة: تعتبر المشاركة الحجر الأساس في الحوكمة الرشيدة وتبدأ من عمل الرجل والمرأة جنبا إلى جنب في المجتمع، ويمكن أن تكون المشاركة مباشرة أو من خلال شركات شرعية تمثل الأطراف المختلفة.

سيادة القانون: حيث تتطلب الحوكمة الرشيدة هياكل قانونية عادلة يتم فرضها بشكل نزيه، حيث تضمن حماية كاملة لحقوق الإنسان خصوصا حقوق الأقليات.[4]

الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

---

[1]ـ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم ـ المبادئ ـ التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية ،الاسكندرية، 2005، ص09.

[2]ـ شريف غياط، فيروز رجال، حوكمة الشركات: أداة لرفع ممستوى الافصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، جامعة 8 ماي ـ قالمة ـ، ص:04.

[3]ـ شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف،2009/09/21/20، ص:03.

[4]ـ أحسين عثماني، سعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على البورصة الجزائر، ملتقى حول تطبيق مبادئ الحوكمة، في المؤسسات المصرفية حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة،07/06ماي2012، ص: 05.

الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط.

المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.

المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد.[1]

الشكل رقم (01) : خصائص حوكمة الشركات

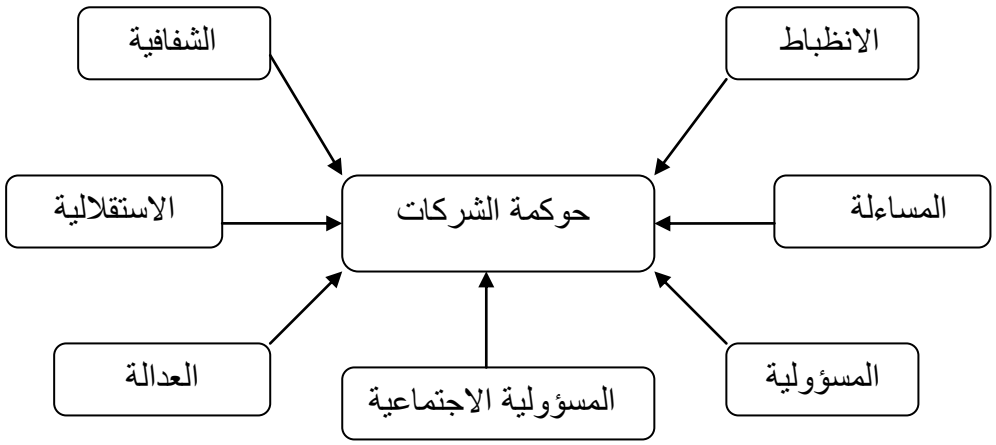

المصدر: فاتح غلاب، "دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2012/2011، ص: 11.

المبحث الثاني: مبادئ ومقومات الحوكمة، أهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: مبادئ الحوكمة.

إن المبادئ المتعارف عليها والمعمول بها هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهي على النحو التالي:

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لاطار فعال لحوكمة المنشآت.

وقد أضيف هذا المبدأ في الآونة الأخيرة إلى المبادئ الخمسة الأساسية وتم وضعه في الأولوية ليكون المبدأ الأول، ويتضمن باختصار:

- توزيع المسؤوليات في نطاق تشريعي.

[1]- فاتح غلاب، "تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومايير التنمية المستدامة "، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص:11.

ـ المتطلبات القانونية والتنظيمية في نطاق اختصاص تشريعي.

ـ أنه ذو تأثير فعال على الأداء الاقتصادي الشامل.

ـ لدى الجهات السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها.[1]

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين.

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين:

1ـ تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

ـ تأمين أساليب تسجيل الملكية.

ـ نقل أو تحويل ملكية الأسهم.

ـ الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

ـ المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.

ـ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

ـ الحصول على حصص من أرباح الشركة.

2ـ للمساهمين الحق في المشاركة وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة.

3ـ ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي احاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين ومن بينها قواعد التصويت.

4ـ تعين الافصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

5ـ ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.

6ـ يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال، ويصدق ذلك أيضاً على التعديلات غير العادية مثل عمليات الإندماج وبيع نسب كبيرة من أصول الشركة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم، كما أن التعاملات المالية ينبغي أن تجري بأسعار مفصح

[1] ـ مجلس النقد والتسليف في سورية، دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، مصرف سورية المركزي، 2009 م.

عنها، وأن تتم في ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفقا لفئاتهم المختلفة.

7- يجب ألا يستخدم الآليات المضادة للإستحواذ لتحصين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة.

8- ينبغي أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرون المؤسسيون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين.

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح.

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على إعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية.

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

1- يجب أن يشمل الإفصاح، ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.

- أهداف الشركة.

- حق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويت.

- أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.

- عوامل المخاطرة المنظورة.

- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.

- هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

2- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة.

3- يجب الإضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة المراجعة الخارجية والموضوعية للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.

4- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة.

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

1- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

2- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

3- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الإعتبار إهتمامات كافة أصحاب المصالح.

4- يتعين أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية.

5- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة، وأن يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.[1]

المطلب الثاني: مقومات حوكمة الشركات.

يرتبط نظام حوكمة الشركات بمجموعة من المقومات الإدارية والفنية والمالية والتنظيمية التي تمثل أركان شاملة لنظام حوكمة الشركات، ونذكر منها:

أولا: نظام أساسي للشركة:

حيث يعتبر وضع نظام أساسي للشركة يحدد قيم ورسالة المؤسسة وأهدافها وسلطتها

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص:40 - 45.

واختصاصاتها أحد المقومات الأساسية لنظام حوكمة الشركات أن جميع أنشطة الشركة وجميع الأطراف المرتبطة بها تسعى نحو تحقيق رسالة الشركة والتي يعبر عنها في شكل استراتيجيات وأهداف وسلطات واختصاصات.

ثانيا: خطة استراتيجية واضحة:

حيث يعتبر وضع خطة استراتيجية ومحددة ومنسقة تمكن من التنفيذ وقياس الأداء والمساءلة أحد المقومات الهامة لحوكمة الشركات، إذ أنه في ضوء المقوم السابق تتم ترجمة رسالة الشركة إلى خطط واستراتيجيات تمكن الإدارة التنفيذية من متابعة وقياس الأداء، فعملية الرقابة ومتابعة الأداء والمساءلة يجب أن تتم على مستويات متعددة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى مع وجود نوع من التناسق بين تلك المستويات وهذا ما يعمل نظام حوكمة الشركات على تحقيقه.

ثالثا: نظام واضح لتحديد المسؤوليات والصلاحيات:

حيث يجب وضع نظام واضح لتحديد المسؤوليات والصلاحيات لصناع القرار، على كل المستويات، إذ أن عدم وجود نظام واضح ومحدد لتحديد السلطات والمسؤوليات لصناع القرار يمكن أن يوجه الطاقات المختلفة داخل التنظيم من تحقيق المصلحة العامة إلى المصلحة الشخصية.

رابعا: نظام معلومات مناسب:

لتفعيل نظام حوكمة الشركات فإنه يجب توافر نظام جيد لتقرير وتوصيل المعلومات، والذي يعمل كقناة توصيل المعلومات بدرجة مقبولة من الكفاية والوقتية والشفافية في مختلف اتجاهاتها الرأسية والأفقية الصاعدة والهابطة.

خامسا: نظام حوافز مالية وإدارية مناسب للإدارة التنفيذية:

يعتبر وضع نظام الحوافز المالية والإدارية المناسبة للإدارة التنفيذية لحثها على التصرف بالشكل المناسب وفق المصلحة العليا للمؤسسة وكذلك المديرين والموظفين أحد العوامل الهامة للمساهمة في حل مشاكل الوكالة والتي يسعى من خلالها البعض لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصالح العامة.

سادسا: نظام رقابة داخلية قوي وفعال:

يهدف نظام الرقابة الداخلية لحماية أصول المؤسسة من أي تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لامكان تحديد درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرار، والرقابة استخدام الموارد المتاحة، وحسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها، ووضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الإختصاصات، مما يجعل نظام الرقابة الداخلية مقوماً أساسياً لنظام حوكمة الشركات.[1]

[1]- بن عيسي مريم، مرجع سابق، ص:19.18.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الحوكمة.

الفرع الأول: أهمية الحوكمة.

أشار Winkler إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية بالأسواق، وكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة بها، وعليه العمل على تحقيق التقدم الاقتصادي، حيث تعمل حوكمة المؤسسات على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق مما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية تجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق.

ويمكن تلخيص أهمية حوكمة الشركات من الناحية الاقتصادية في أنها:

1- تعمل على ضمان رفع الأداء المالي وتخصيص أموال المؤسسة.

2- ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة إدارة المؤسسة أمام مساهميها.

3- وجود المراقبة المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولا إلى قوائم مالية على أسس ومبادئ محاسبية عالية الجودة.

4- وجود عملية تصويت نزيهة تضمن الإفصاح عن كل الحقائق.

5- تدعيم المركز التنافسي للمؤسسة، وكسب ثقة الأطراف المختلفة بالسوق.

6- تجنب الإنزلاق في مشاكل مالية ومحاسبية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسة.

7- تعتبر أداة فعالة في مواجهة الفساد المالي والإداري.

8- تساعد على جذب الإستثمارات.[1]

أما من الناحية القانونية يهتم القانونيون بحوكمة الشركات لأنها تعمل على ضمان حقوق الأطراف المختلفة بالمؤسسة، إذ تضم هذه الأطراف المساهمون، مجلس الإدارة، أصحاب المصالح ....، ولذا فالتشريعات المنظمة لعمل المؤسسات تعد العمود الفقري لأطر وآليات حوكمة المؤسسات، حيث تنظم القوانين والقرارات بشكل دقيق ومحدد العلاقة بين الأطراف المعنية في المؤسسة وفي الإقتصاد ككل، حيث تتداخل مبادئ الحوكمة بعدد من القوانين مثل قانون الشركات المنافسة، الضرائب....

وفي هذا الصدد يشير Zingales إلى أن الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في المؤسسة تمثل حجر الأساس في تنظيم العلاقات التعاقدية بينهم، بما يمكن أن يعمل على

[1]- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2008، ص:67.66.

ضمان حقوق كل طرف منهم، وتأتي أهمية حوكمة المؤسسات من الناحية القانونية للتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من ممارسات سلبية تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القرارات، أو النظم الأساسية المنظمة للمؤسسة.

كما اقترحت مؤسسة التمويل الدولية سنة 2002 أن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة المؤسسات، يتم تضمينها بكل من قوانين أسواق المال والشركات.

ومن الناحية الإجتماعية وباعتبار أن المؤسسات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة، حيث أن أدائها يمكن أن يؤثر على الوظائف، الدخول والمدخرات ومستويات المعيشة ...وغيرها من الأمور المرتبطة بحياة الأفراد والمجتمع، فإن حسن تسييرها يمثل أداة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة المؤسسات بأسلوب سليم يؤدي إلى حماية أموال المساهمين، وتوفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

إذن فالإطار الأشمل للحوكمة يكون مرتبطا ليس فقط بالنواحي القانونية، المالية، والمحاسبية للشركات ولكنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنواحي الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية، ويمكن القول أنه إذا صلحت الشركة كنواة صلح الإقتصاد ككل وإذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن أن يمتد ليضر عدد كبير من فئات الإقتصاد والمجتمع. بالإضافة إلى ما سبق فإن للحوكمة أهمية بالنسبة للمساهمين والمسيرين وأصحاب المصالح الأخرى.[1]

الفرع الثاني: أهداف الحوكمة.

تعمل حوكمة الشركات على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم جميع الأطراف بدون استثناء ومن أهدافها:

- تحقيق العدالة، الشفافية، وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة أن يستجوب الإدارة.
- حماية المساهمين بصورة عامة سواء الأقلية أو الأغلبية، وتعظيم عائدهم.
- منع المتاجرة بالسلطة في المؤسسات.
- مراعاة مصالح المجتمع والعمال.
- تدفق الأموال المحلية والدولية وتشجيع جذب الإستثمار.
- ضمان قيام مؤسسات ناجحة تسعى لخدمة المجتمع بشكل عام والمساهمين بشكل خاص.
- التعزيز من مستوى المسؤولية لدى المسيرين.
- تحسين الصورة الذهنية للمؤسسات.
- تحسين عملية صنع القرار.

[1]- غضبان حسام الدين، مرجع سابق، ص: 68.67.

ـ تحسين مصداقية المؤسسات.

ـ تشجيع الاعتبارات الأخلاقية.

ـ ضمان تحقيق قدر كاف من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب.

ـ توفير مصادر تمويل متعددة للمؤسسات.

ـ العمل على تدعيم استقرار الشركات من خلال تجنب الدخول في مشاكل تنظيمية ومحاسبية.

ـ تدعيم الكفاءة والنزاهة في أسواق رؤوس الأموال.[1]

المبحث الثالث: محددات، آليات الحوكمة والأطراف المعنية بتطبيقها.

المطلب الأول: محددات الحوكمة.

تعمل محددات حوكمة الشركات على زيادة الثقة في الإقتصاديات الوطنية، وتفعيل وتعميق دور أسواق المال في تعبئة المدخرات من جهة، ورفع معدلات عوائد الإستثمار من جهة أخرى إضافة إلى حماية حقوق صغار المستثمرين وتشجيع القطاع الخاص ومؤسساته على النمو ورفع قدرته التنافسية، ولعل المحددات الأساسية لحوكمة الشركات تتمثل في:

أولا: المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة، وتكون داخل الشركات نفسها وتشمل ما يلي:

ـ آلية توزيع السلطات داخل الشركة.

ـ الآلية والقواعد والأسس المنظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة.

ـ العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع الآلية المناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولا لتكامل هذه المصالح.[2]

ثانيا: المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة والذي يشمل العناصر التالية:

---

[1]ـ غضبان حسام الدين، مرجع سابق، ص:69.68.

[2]ـ الجوزي جميلة، دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية، ص: 7. منشور في :
https://www.google.dz/webhp? Sourceid

ـ القوانين العامة المنظمة للنشاط الإقتصادي عموماً.

ـ المناخ العام للإستثمار في الدولة.

ـ كفاءة القطاع المالي من البنوك وشركات التأمين وأسواق مالية ذات الأثر على التمويل.

ـ وجود كفاءة ومقدرة الأجهزة الرقابية، مثل وجود هيئة أسواق المال ومدى قدرتها في الرقابة على أعمال الشركات، خاصة الشركات المدرجة في أسواق المال.

ـ وجود جمعيات مهنية ذات صلة، مثل جمعية المحامين والمحاسبين، ومكاتب المراجعة والتصنيف الإئتماني والإستثمارات...إلخ.[1]

المطلب الثاني: آليات الحوكمة.

تنقسم آليات الحوكمة إلى آليات داخلية وآليات خارجية، كما يلي:

1ـ الآليات الداخلية:

تنصب آليات الحوكمة الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات الحوكمة الداخلية إلى ما يلي:

ـ دور مجلس الإدارة: حيث يعد مجلس الإدارة أحسن إدارة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الإستعمال من قبل الإدارة وذلك من خلال الصلاحيات الجماعية القانونية، وليستطيع بذلك مجلس الإدارة من تحديد وانجاز واجباته فإنه يلجأ إلى تحديد وحصر مجموعة من اللجان من غير الإدارة التنفيذية، لا تحل مكان مجلس الإدارة، يتمحور دورها في رفع تقارير مفصلة إلى مجلس الإدارة والقرار النهائي له.

ـ لجنة التدقيق: هي أداة من أدوات الحوكمة التي تعزز وتزيد من حجم المعلومات المالية المفصح عنها مما يؤدي إلى الموثوقية والشفافية، حيث تعد التقرير المالي وتشرف على عملية التدقيق الداخلي في الشركات، كما تدعم التدقيق الخارجي من خلال هيئاته لتعزز من استقلاليتها من خلال إلتزامها بمبادئ الحوكمة، وتتميز أيضا أنها منشقة عن المجلس والعضوية مقتصرة على الأعضاء في مجلس الإدارة من الإدارة غير التنفيذية.[2]

يتمثل دور لجنة التدقيق بشكل خاص في الآتي:

ـ متابعة عملية تطوير المعلومة المالية.

ـ رصد فعالية نظام الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

---

[1]ـ أحمد منير النجار، البعد المصرفي في حوكمة الشركات، اتحاد المصارف الالكترونية، العدد 40، مارس2008.

[2]ـ شبير ماهر أسامة نايف، أثر إستخدام آليات الحوكمة في تخفيض الوكالة (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية العلوم التجارية، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين ،2017 ص: 31.

ـ متابعة الرقابة القانونية للحسابات السنوية والموحدة.

ـ ضمان استقلالية محافظي الحسابات، لاسيما في ما يتعلق بتوفير خدمات اضافية.[1]

ـ لجنة المكافآت: تتكون هذه اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، حيث تهتم بأن تكون المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهتمين من ذوي الكفاءات العالية.

ـ لجنة التعيينات: يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس اللإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلائم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات من أهمها وضع المواصفات والمهارات المطلوبة التي يجب أن تتوفر لعضو مجلس الإدارة.

ـ التدقيق الداخلي: تعمل المراجعة الداخلية على تأدية الدور الهام في عملية الحوكمة، حيث تعزز القدرة على الرقابة والمساءلة للشركة، وكذا بدوره يحسن سلوك الموظفين، ويحد من مخاطر الفساد سواء ماليا أو إداريا، بسبب توفر المصداقية والعدالة.

2ـ الآليات الخارجية:

تتمثل الآليات الخارجية للحوكمة بالرقابيات التي من خلالها يمارس أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، وحجم الضغوط التي تقوم بها وتمارسها عدة منظمات دولية تهتم بهذا الموضوع، كل هذا يعتبر مصدر من المصادر الأساسية لتطبيق قواعد الحوكمة ومنها:

ـ منافسة سوق الخدمات وسوق العمل الإداري: حيث أن سوق المنافسة سوق يهذب سلوك الإدارة وخاصة إذا كان هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

ـ الاندماج والاستحواذ: ويعتبر الاندماج والاستحواذ أحد أشكال دمج الأعمال للشركات والتي ينص عليها بعض القوانين للشركات والذي بدوره يجب على الحوكمة تتبعها.

ـ التدقيق الخارجي: حيث يحسن المدقق الخارجي من نوعية الكشوفات المالية ويحقق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات في الشركة، ويغرس الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.

ـ التشريع والقوانين: حيث تؤثر التشريعات والقوانين على عملية الحوكمة ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض.[2]

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة.

[1] -Ziani abdelhak,le role de l audit interne dans l amelioration de la gouvernance d entreprise (cas entreprises algeriennes) ,These de doctorat ensciences economiq ,Faculte des sciences economiques et de gestion ,Universite abou bekr belkaid tlemcen ,Algerie ,2014.

[2] ـ شبير ماهر أسامة نايف، مرجع سابق، ص:33.32.

تتوفر أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتشمل هذه الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات أساسا فيما يلي:

ـ المساهمون(Shareholders): هم من يقومون بتقديم رأس المال لشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد، مما يحدد مدى إستمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثماراتهم ويملكون الحق في إختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن إختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

ـ مجلس الإدارة (Board of directors): بصفتهم من يقوم بإختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، يرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- ✓ واجب العناية اللازمة.
- ✓ واجب الإخلاص في العمل.

ـ الإدارة(Management): تعتبر الإدارة من الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركات وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة وصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة أن يجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعية وعمل الخطط البديلة اللازمة.

ـ أصحاب المصالح(Stockholders): وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم الحوكمة بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف، وهذه مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولون وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات إئتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة

فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة. [1]

الشكل رقم (02) : الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة .

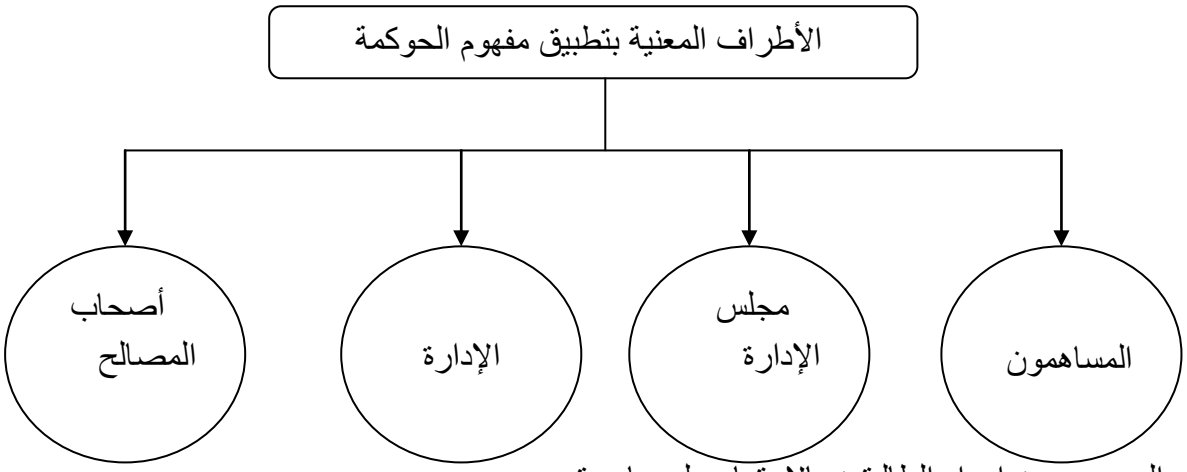

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق.

[1]- أبو حمام ماجد إسماعيل، أثر تطبيق الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية العلوم التجارية، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص: 26- 28.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن تطبيق حوكمة المؤسسات أصبح أكثر من ضرورة لأنها عمل مهم وأساسي باعتبارها الأسلوب الذي يحقق التوازن بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع حيث تقوم على مجموعة من المبادئ التي عملت على وضعها مجموعة المنظمات والهيئات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التطبيق الجيد لهذه المبادئ فنجاحها يتطلب تفعيل مبادئ وآليات الحوكمة، فالحوكمة أصبحت بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة، بحيث تعبر عن وجود مجموعة من الضوابط والأخلاقيات ومن الأعراف والمبادئ المهنية التي بدونها يصعب ضبط وتحقيق عناصر الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات وتأكيد نزاهة الإدارة وكذا الوفاء بالالتزامات والتعهدات وضمان تحقيق الشركة أهدافها.

الفصل الثاني:

الأداء المالي

تمهيد

يحظى موضوع تقييم الأداء للمؤسسات باهتمام العديد من المفكرين والمسيرين من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يستدعي تحليلا شاملا لمختلف أنشطتها لتقييم أدائها الكلي .

سنعالج في هذا الفصل الإطار النظري للأداء المالي ضمن مبحثين أساسيين، المبحث الأول سيتم فيه إدراج عموميات حول الأداء (تعريفه، خصائصه، أنواعه)، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى مفهوم الأداء المالي ومعاييره والعوامل المؤثرة عليه بالإضافة إلى طرق قياسه.

المبحث الأول: ماهية الأداء.

المطلب الأول: تعريف الأداء.

عرف ميلار وبروملي الأداء: على أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.[1]

كما عرفه بيتر داركر: قدرة المؤسسة على الإستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال.[2]

ويتمثل الأداء بالنسبة لأحمد سيد مصطفى: على أنه درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة الأهداف المخططة بكفاءة وفعالية.[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء:

ـ يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها، وهو البقاء في سوقها واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس.

ـ يرتبط بالقدرة على تحقيق الأهداف ويعبر عن المقارنة بين ما هو مخطط وما هو فعلي.

المطلب الثاني: خصائص الأداء.

للأداء مجموعة من الخصائص وهي كالتالي :

ـ الأداء مفهوم واسع الإستعمال: يستخدم مفهوم الأداء على نطاق واسع في ميدان الأعمال لكن يبقى من الصعب إعطاء تعريف محدد له لتعدد الأبعاد التي تكون الأداء الشامل.

ـ الأداء مفهوم متطو: إن مكونات الأداء تتطور عبر الزمن، فمعايير التقييم الداخلية هي تلك التي تحددها البيئة الخارجية وتحقق الأداء تكون متغيرة، فالعوامل التي تتحكم في نجاح المؤسسة في مرحلة دخول السوق قد تصبح غير ملائمة ليقاس الأداء بها بالنسبة لمؤسسة تمر بمرحلة النمو أو النضوج، هناك توليفة من العوامل الاجتماعية والتقنية والمالية والتنظيمية تكون فعالة في موقف معين دون أن تكون كذلك في آخر والتوليفات متعددة وتتغيرعبر الزمن.

ـ الأداء مفهوم ثري بالمكونات: الأداء عبارة عن مجموعة من المكونات منها التي تكمل بعضها البعض ومنها التي تكون متناقصة، يظهر هذا التناقص مثلا عندما يسعى المسؤولون إلى تحقيق هدف تخفيض التكاليف والسعي في نفس الوقت إلى تحقيق هدف تحسين جودة المنتجات والحفاظ على الروح المعنوية للأفراد بصفة مستدامة، إن هذه المكونات ليست على نفس الأهمية.

---

[1] -Miller kent & Beomiley philip ,strategic risk and corporate performance :an analysis of alternative risk measures ,management journal, vol 33 No (4) ,1990 ,p : 759.

[2] -Peter Drucker ,people and perfornance ,Harvard Business School press ,2007 ,p :23.

[3] ـ أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر (الأصول والمهارات)، مصر،2002، ص:415.

ـ الأداء مفهوم ذو أثر: يؤثر أداء المؤسسة على سلوكيات القادة الإداريين فإن كانت النتائج المحققة بعيدة عن الأهداف المسطرة، فإنه يتوجب عليهم إعادة النظر في البرامج والخطط في الخيارات الاستراتيجية، لذلك فمعرفة مستوى الأداء عن طريق تقييمه بهدف إتخاذ الإجراءات الصحيحة لبلوغ الأداء المستهدف.[1]

هناك أيضا خاصيتين إضافيتين للسلوكيات التي نميز بها الأداء:

ـ أنها ذات طبيعة تقييمية: يعني هذا أنه يمكن الحكم على السلوكيات على أنها سلبية أو متوسطة، أو إيجابية لفاعلية الأفراد والمنظمة، بمعنى آخر يمكن أن تختلف قيمة هذه السلوكيات على أساس سواء كانوا يسهموا تجاه إنجاز الأفراد، الوحدة والأهداف التنظيمية.

ـ الأداء متعدد الأبعاد: يعني أن هناك أنواع عديدة مختلفة للسلوكيات التي لها القدرة على تحقيق (أو إعاقة) الأهداف التنظيمية.[2]

المطلب الثالث: أنواع الأداء.

يتم تصنيف الأداء حسب المعايير التالية:

1ـ حسب معيار الشمولية: يصنف الأداء حسب هذا المعيار إلى الأداء الكلي والجزئي:

1-1ـ الأداء الكلي: ويتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في الإنجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أو وظائفها.

1-2ـ الأداء الجزئي: ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف والأنظمة الفرعية في المؤسسة.[3]

2ـ حسب معيار المصدر: ينقسم الأداء وفقا لهذا المعيار إلى نوعين الأداء الداخلي والأداء الخارجي:

2-1ـ الأداء الداخلي: وهو الأداء الناتج عن كل من الموارد البشرية، والمالية، والتقنية الضرورية لتسيير نشاط المؤسسة، ويشمل الأداء الداخلي ما يلي:

* الأداء البشري: وهو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة، وتحقيق الأفضلية بإستخدام مهاراتهم وخبراتهم.

* الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على إستعمال إستثماراتهم بشكل فعال.

---

[1] ـ بكوش لطيفة، مساهمة التسيير على أساس الانشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مجمع صيدال)،أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2017، ص:07.06.

[2] ـ سامح عبد المطلب عامر، إدارة الأداء، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، سوريا،2011،ص:112.

[3] ـ مزهودة عبد المليك، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (01)، جامعة بسكرة، الجزائر،2001 ،ص:89.

* الأداء المالي: ويكمن الأداء المالي في فعالية تعبئة وإستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2-2- الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة وهناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسة.[1]

3- حسب معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى أداء إقتصادي، إجتماعي، تكنولوجي، وأداء إداري:

3-1- الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها ويقاس الأداء الاقتصادي عادة بإستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة.

3-2- الأداء الاجتماعي: ويعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية داخلها، ولتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها وبين الجهات التي تتأثر بها.

3-3- الأداء التكنولوجي: يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديد أهدافها التكنولوجية أثناء عملية التخطيط، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها أهداف إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

3-4- الأداء الإداري: ويتمثل في الأداء الاداري للخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية، ولتقييم الأداء الاداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات. [2]

4 - حسب معيار الوظيفة: يصنف الأداء حسب معيار الوظيفة وفقا لوظائف المؤسسة وهي كالتالي:

4 -1- أداء الوظيفة المالية: يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، كتحقيق التوازن المالي، توفير السيولة لتسديد إلتزاماتها، وتحقيق المردودية.

4 -2- أداء الوظيفة الإنتاجية: يتمثل الأداء الانتاجي للمؤسسة في تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة وبجودة عالية مع تدنئة التكاليف.

4 -3- أداء وظيفة البحث والتطوير: يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناءا على مؤشرات عدة منها التنويع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، وكذلك قدرتها على الإختراع والإبتكار، كذلك درجة تحديث الآلات ومواكبة التطور.

[1]- زرقون، محمد وعرابة، الحاج، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص:125.

[2]- حجازي إسماعيل ومعاليم سعاد، دور التسيير على أساس الأنشطة ABM في تحسين أداء المؤسسة ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص:105.

4 -4- أداء وظيفة الأفراد: يتمثل أداء الأفراد في قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله وتمكنه من إنجازه وأداء مهامه بنجاح.

4 -5- أداء وظيفة التموين: يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن موردين، والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة، وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق اللآجال الممنوحة للعملاء وتحقيق إستغلال جيد لأماكن التخزين.

4 -6- أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، يمكن معرفة هذا الأداء بمجموعة من المؤشرات منها: الحصة السوقية، إرضاء العاملين السمعة، ومردودية كل منتج.

4 -7- أداء وظيفة العلاقات العمومية: الأداء بهذه الوظيفة هو بالنسبة لـ:

* المساهمين: الحصول على عائد مرتفع واستقرار في الأرباح الموزعة.

* الموظفين: هو توفير جو ملائم.

* الموردين: إحترام المؤسسة آجال التسديد والإستمرار في التعامل.

* العملاء: الحصول على منتجات في الآجال المناسبة وبجودة عالية.[1]

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي.

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام، وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة، ويحظى الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي.

يعد الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بمثابة المجال المحدد لنجاحها، فهو يستخدم كمنهج أساسي ليس في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة فقط بل يتعداها إلى الأهداف العامة والإستراتيجية.[2]

[1]- زرقون محمد، وعرابة الحاج، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2014، ص:126.

[2]- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، عمان، 2009 ،ص:43.42.

هناك من يلقي بتركيزه على الأهداف فيعرفه بأنه "انعكاس للقدرة وقابلية الشركة على تحقيق أهدافها" هذا التعريف يعد تعريف موسع أي أنه يربط الأداء المالي بالأهداف العامة للمؤسسة وهناك من يعرفه بدلالة النتيجة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة ويعرفه بأنه " يعني النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة ".[1]

يرى البعض بأن الأداء المالي يعبر عن " مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة "[2]

ومن هنا يمكن أن نستخلص أن الأداء المالي المتفوق للمؤسسة هو الموارد المالية اللازمة والملائمة لاستغلال الفرص الملائمة للاستثمار أيضا يساعد على تلبية رغبات المستثمرون والمساهمون وتحقيق أهدافهم.[3]

المطلب الثاني: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه.

الفرع الأول: معايير الأداء المالي.

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، وهناك عدة معايير أشار إليها عدد من الكتاب وهي كالآتي:

1- المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على أداء المؤسسة للسنوات السابقة وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الإتجاه العام للمؤسسة والكشف عن مواضع الضعف والقوة وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من قبل الإدارة العليا، فضلا عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع المؤسسة المالي وأوضاع المؤسسات الأخرى، ويؤخذ عليه أيضا عدم دقته لاسيما في حالة توسع المؤسسة أو إدخال خدمات جديدة أو مبتكرة.

2- المعايير القطاعية (الصناعية): تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقييم الخدمة، ويستفاد بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته، وهو القطاع الذي ينتمي إليه المؤسسات، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن الكثير من المؤسسات أخذت بمبدأ التنويع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة.

---

[1]- ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، دار الثقافة، عمان،2009، ص:131.

[2]- دادن عبد الغني، كساسي محمد الأمين، مداخلة بعنوان الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامة قاصدي مرباح، ورقلة، ليومي 9/8 مارس 2005.

[3]- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص:4.

3- المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم إتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل نسبة التداول التي ما تزال تستخدم كمعيار مطلق.

4- المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الإنحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك إتخاذ الاجراءات التصحيحية لها.[1]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي :

1- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها.

2- المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية إتخاذ القرار وأسلوب الادارة وتوجيه الاداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع إرتباطها بالأداء.

3- التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات.

وعلى الشركات تحديد نوع من التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية، وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالاضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4- الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أوإجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

[1]- طالب علاء فرحان، المشهداني ايمان شيحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن،2011، ص:74.73.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا، ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية.[1]

المطلب الثالث: طرق قياس الأداء المالي.

لقياس الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية عدة طرق، نذكر أهمها فيما يلي:

1- القيمة الإقتصادية المضافة:

إزداد الاهتمام بالقيمة الاقتصادية المضافة كأداة قياس كونها تركز على الجانب الاقتصادي والنظرة إلى الأمام وهي تعتبر مقياسا شموليا للربحية معا، حيث تستند على تعظيم الثروة التي يجب أن تعود المنظمات بعوائد أكبر من كلفة الدين والملكية، حيث أن هذا المقياس مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، ودليل قد يساعد الإدارة في صنع القرارات التي من شأنها تحسين جو العمل للجميع في المنظمة.

عموما القيمة الاقتصادية المضافة هي صافي الأرباح التشغيلية بعد الضرائب مطروحا منها تكلفة رأس المال المستثمر، وهذا المتبقي هو ما يشير إليه الاقتصاديون بالدخل المتبقي أو الربح الاقتصادي، يتم حسابها وفق الطريقة الآتية:

القيمة الاقصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب ـ المعدل المتوسط لتكلفة رأس المال

2- القيمة السوقية المضافة:

تعرف القيمة السوقية المضافة على أنها الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر، يتم حسابها وفق الطريقة الآتية:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية ـ القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية

يستخدم هذا المقياس لمقارنة أداء المنظمة منذ إنشائها إلى تاريخ المعلومات التي يتم تحليلها ويمكن إستخدام هذا المقياس لمقارنة أداء المنظمات في قطاعات إقتصادية مختلفة.[2]

[1]- الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الاردن،2010، ص:48 -51.

[2]- نديم محمود شكري، مريم، تقييم الاداء المالي باستخدام بطاقة الاداء المتوازن، دراسة اختبارية في شركة طيران الملكية الاردنية ،رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط عمان، الاردن 2013، ص:42 - 46.

تعتبر القيمة السوقية المضافة وفقا للشركة المسوقة إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، وذلك فإن معيار مقياس أداء جيد للشركات الناجحة يكمن في تحقيق قيمة سوقية مضافة موجبة، كونها مقياس جوهري يلخص الاداء الاداري والتشغيلي للشركة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.[1]

3- بطاقة الأداء المتوازن:

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن من بين أهم الأدوات الحديثة التي يستعملها المحللون الماليون في عملية قياس الأداء المالي للشركات.

تعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها نظام إداري إستراتيجي يتيح للمؤسسات توضيح رؤياها وإستراتيجيتها وترجمتها إلى أفعال.

يمكن توضيح عملية بطاقة الأداء المتوازن من خلال العملية التالية:

بطاقة الأداء المتوازن = الإستراتيجية + العمليات + التغيير

حيث:

- الإستراتيجية: فعل الأمور الصحيحة.
- العمليات: فعل الأمور على نحو صحيح.
- التغيير: فعل الأمور على شكل مختلف.

يتمثل الهدف المطلق من بطاقة الأداء المتوازن في التغير الإداري من خلال:

ـ التغيير من إستراتيجية مبهمة إلى إستراتيجية واضحة.

ـ التغير من مدراء يعملون بمفردهم إلى مدراء يعملون ضمن فريق.

ـ التغير من مراجعة العديد من المقاييس غير المهمة إلى مراجعة مقاييس أقل أو أكثر أهمية لتحقيق نجاح إستراتيجي .

ـ التغيير من مدراء مسؤولين عن وحدتهم (وظيفتهم) إلى مدراء مسؤولين عن إستراتيجية مشتركة .

[1]- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الأداء (دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006 - 2010).رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2011، ص:103.

ـ التغيير من مدراء يناقشون الإستراتيجية مرة في العام إلى مدراء يناقشون تنفيذ الإستراتيجية مرة في الشهر.[1]

والشكل التالي يوضح المناظير الأربعة (04) لبطاقة الأداء المتوازن:

الشكل رقم (03): بطاقة الأداء المتوازن (التصميم الأساسي)

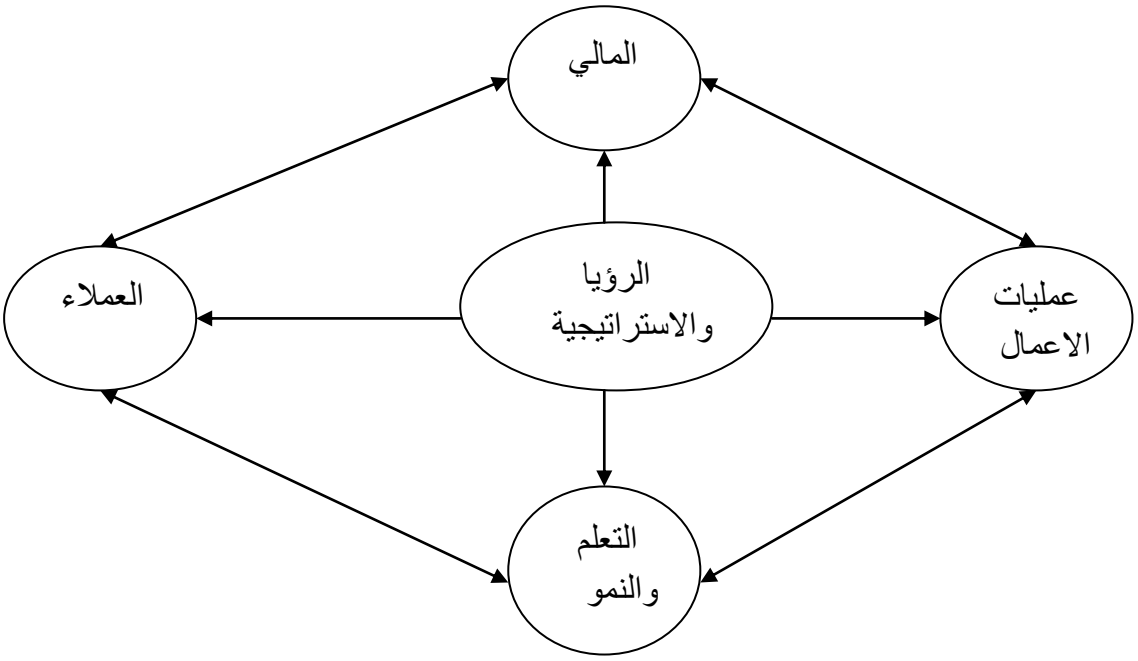

المصدر: المنظمة العربية 2008، ص:131.

[1]ـ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي بحوث وأوراق عمل الندوات التي عقدتها المنظمة في موضوع قياس الأداء الحكومي خلال الأعوام 2005-2006-2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص: 130-150.

خلاصة الفصل:

لقد أصبح الأداء الماليفي مختلف المؤسسات الإقتصادية مقياسا ضروريا ومهما وأداة رقابية حيث تكشف مواطن القوة والضعف وهو ما يسمح بتصحيح الأخطاء، وبالعودة لما ذكر وتطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج أن الأداء المالي يعتبر محورا أساسيا من أجل نمو واستمرارية المؤسسات الإقتصادية وتحقيق الأهداف المسطرة ما جعل الكثير من المنظمات والمؤسسات الإقتصادية على تبني هذه السياسة واعتماد الأداء المالي كأداة مهمة لتحسين جودة الشركات والرفع من ربحية المؤسسات وبلوغ الأهداف المنشودة.

الفصل الثالث:

مساهمة مبادئ وآليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة

تمهيد:

من خلال عرض الفصلين الأول والثاني والذي تطرق إلى الأسس النظرية لمتغيرات الدراسة والذي عرض دور الحوكمة (المتغيرالمستقل) في تحسين الأداء المالي (المتغير التابع)، حيث كانت مطاحن الحضنة هي المؤسسة التي قمنا بدراسة الحالة عليها وسيتم التعريف بها وتحديد مبادئ وآليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لها، وذلك من أجل تدعيم الجانب النظري وتأكيد صحة أو نفي الفرضيات المقترحة.

المبحث الأول: منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة

سيتم في هذا المبحث تحديد المنهج المعتمد في البحث الميداني وأدواته والتعريف بميدان الدراسة بالإضافة إلى ثبات وصدق أداة الدراسة.

المطلب الأول: منهجية البحث

أولا: منهج الدراسة

ولأجل الإلمام بجانبي الموضوع النظري منه وكذا التطبيقي وللإجابة على إشكالية البحث المطروحة، والقيام بمعاينة وإختبار صحة الفرضيات، إعتمدنا في إنجازه على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد الأبعاد والمفاهيم المربوطة بصلب الموضوع المدروس، لقد قمنا بإجراء الإختبار على مؤسسة مطاحن الحضنة بهدف الوصول إلى نتائج تمكننا من الإجابة على إشكالية البحث في جانبها النظري، فيما تم إعتماد أسلوب دراسة الحالة بالنسبة للقسم التطبيقي لدراسة وتحليل نتائج المعالجة الإحصائية للإستبيان عن طريق برنامج SPSS.

ثانيا: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

لقد إستخدمنا الإستبيان كأداة رئيسية فيما يخص بحثنا، وركزنا في إشكاليته وصياغة أسئلته على المعلومات المناط الوصول إليها والتي لها إرتباط رئيسي بموضوع دراستنا، وقد اعتمدنا على البساطة وتفادي الأسئلة المركبة والغامضة، وتفادي إطالة الأسئلة التي تشتت ذهن المستجوبين وتكون أسئلة متناول فهم الجميع.

حاولنا الإختصار في عدد الأسئلة وتجنب إطالتها مع مراعاة الحصول على أكبر قدر من المعلومات التي تخدم موضوع بحثنا، وكذا الإستعانة بدراسات سابقة لإثراء موضوع الدراسة.

بعد ذلك قمنا بعرض قائمة الاستبيان على عدد من الأساتذة من أجل معرفة آرائهم ومدى تلائم الأسئلة مع موضوع البحث والقيام بالتعديلات على ضوء آراء المحكمين.

وقد تم إعداد استبانة حول " دور الحوكمة في تحسين الداء المالي للمؤسسة الإقتصادية" وتتكون استبانة الدراسة من قسمين:

القسم الأول: يعبر عن البيانات الشخصية والوظيفية للمستجيب (الجنس، مدة الخبرة، المؤهل العلمي).

القسم الثاني: وهو الخاص بالعبارات المرتبطة بموضوع الدراسة والكشف عن دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي وقد تم تقسيمها إلى محورين:

المحور الأول: خاص بمدى التزام المؤسسة بتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة ويتضمن(20)عبارة.

المحور الثاني: خاص بالأداء المالي للمؤسسة ويتضمن(10)عبارات.

وقد تم استخدام مقياس (Scale Likert) ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الإستبيان، وتحويلها إلى معطيات كمية يمكن قياسها احصائيا وفق ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (01): مقياس ليكارت الخماسي

مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS

ثالثا: متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع المعالج فإن الدراسة الميدانية تشمل على المتغير المستقل والمتغيرات التابعة كما يلي:

ـ المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل في حوكمة الشركات والتي يتم قياس مدى تطبيقها في المؤسسات من خلال البحث عن مدى تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة المتمثلة في : حقوق المساهمين، الإفصاح والشفافية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي.

ـ المتغير التابع: حسب موضوع الدراسة فإنه يوجد متغير تابع للمتغير المستقل والمتمثل في: الأداء المالي.

الشكل رقم (04): نموذج متغيرات الدراسة

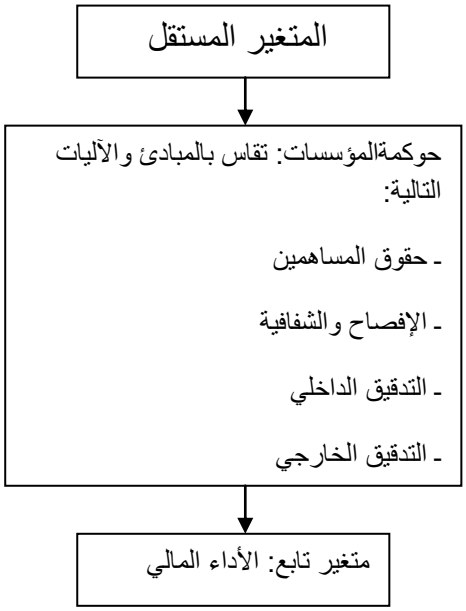

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: التعريف بميدان الدراسة

أولا: التعريف بالمؤسسة

هي شركة تابعة لـ Groupe Agro : industries-Agrodiv وهي شركة رياض سطيف في شكل مساهمة مطاحن الحضنة العائد تاريخه إلى: 1997/09/27 بموجب محضر إجتماع رقم (06) لمجلس الإدارة.

وتحتوي الشركة قسمين قديم وآخر حديث، أما القسم القديم فيتكون من مسمدة ومطحنة واحدة قامت بتشييدها الشركة السويسرية بوهلير وانطلقت الخدمة بها سنة 1981، أماالقسم الجديد فيحوي مسمدة انجزتمن طرف الشركة الإيطالية غولفيتو، تقوم بإنتاج: سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق الخباز، مخلفات الطحن(النخالة).

يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي للمؤسسة في المخطط الآتي:

الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ

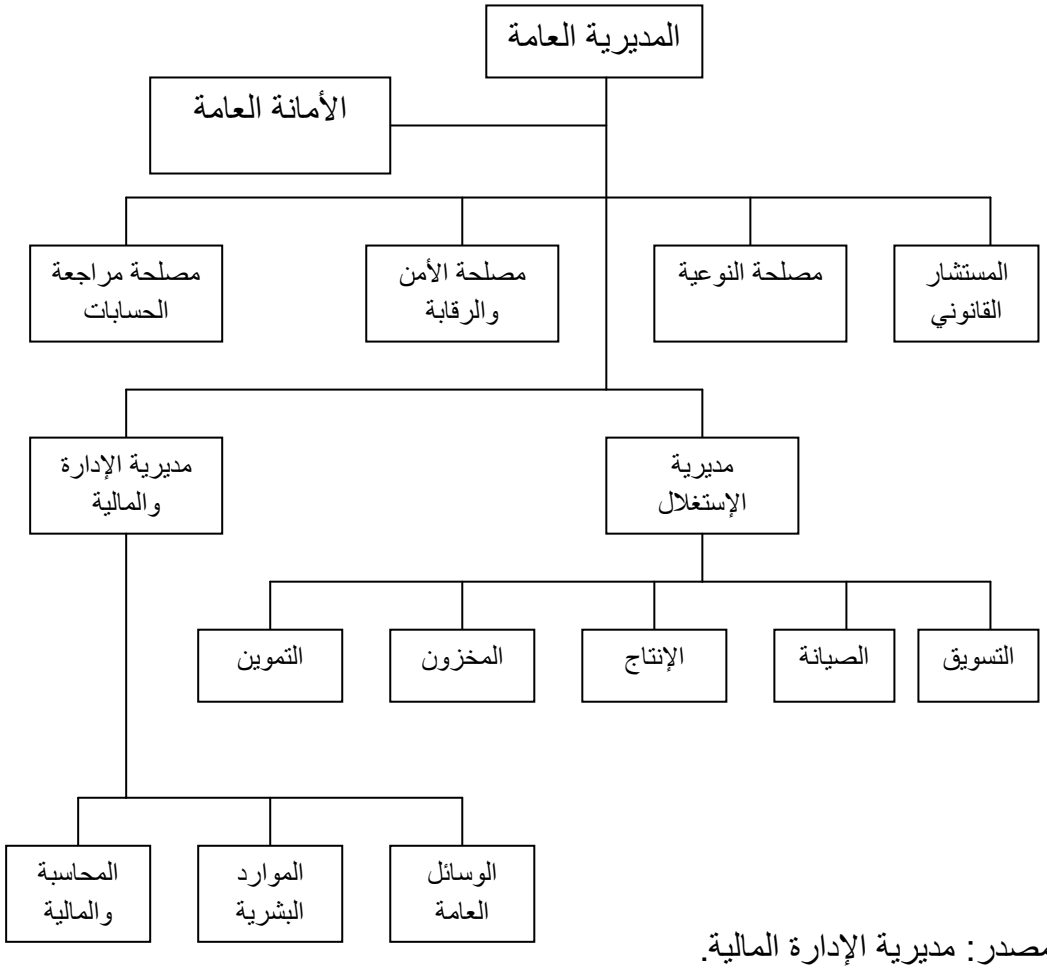

المصدر: مديرية الإدارة المالية.

ثانيا: مجتمع الدراسة

تمت الدراسة على مستوى مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة وتم اختيار مجتمع الدراسة الإطارات الاداريين في المؤسسة، وقد قمنا بتوزيع 30 استبيان على الإطارات الإدارية بالمؤسسة،استعمل المسح الشامل في اختيار المجتمع للوقوف على واقع الحوكمة وتأثيرها على الأداء المالي بالمؤسسة.

المطلب الثالث: ثبات أداة الدراسة

للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات الإستبانة، تم إختيار مدى ثبات الإستبانة على جميع بنودها، باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

1- ثبات المحور الأول:

تم التأكد من ثبات المقياس عن طريق معامل الثبات لألفا كرونباخ والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (02): معامل ألفا- كرونباخ لمحاور المقياس

مبادئ وآليات الحوكمة	معامل ألفا كرونباخ
حقوق المساهمين	0.82
الإفصاح والشفافية	0.85
التدقيق الداخلي	0.80
التدقيق الخارجي	0.87

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج .spss

يتضح من الجدول رقم (02): أن قيم معامل **ألفا كرونباخ** للثبات انحصرت بين (0.80) كأدنى قيمة، و(0.87) كأعلى قيمة، وهذا ما يؤكد تمتّع المقياس بدرجة مرتفعة من الثبات وصلاحيته للإستخدام مع العينة النهائية للدراسة الحالية.

2- ثبات المحور الثاني:

تم التأكد من ثبات المقياس عن طريق معامل الثبات لألفا كرونباخ والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (03): معامل ألفا- كرونباخ لمحاور المقياس

//	معامل ألفا كرونباخ
الأداء المالي	0.86

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

يتضح من الجدول رقم (03): أن قيمة معامل **ألفا كرونباخ** للثبات قدرت بـ 0.86، وهذا ما يؤكد تمتّع المقياس بدرجة مرتفعة من الثبات وصلاحيته للإستخدام مع العينة النهائية للدراسة الحالية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة

المطلب الأول: التحليل الوصفي لعينة الدراسة

سيتم في هذا المطلب عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة من حيث متغير الجنس والخبرة العلمية والمؤهل العلمي.

أولا: متغير الجنس

الجدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	17	%56.7
أنثى	13	%43.3
الإجمالي	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الذكور قدر بـــ 17 فرد بنسبة 56.7 % وهم الأعلى نسبة، في حين نلاحظ أن عدد الإناث قدر بـ 13 فرد أي ما نسبته 43.3 %

الشكل رقم (06): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

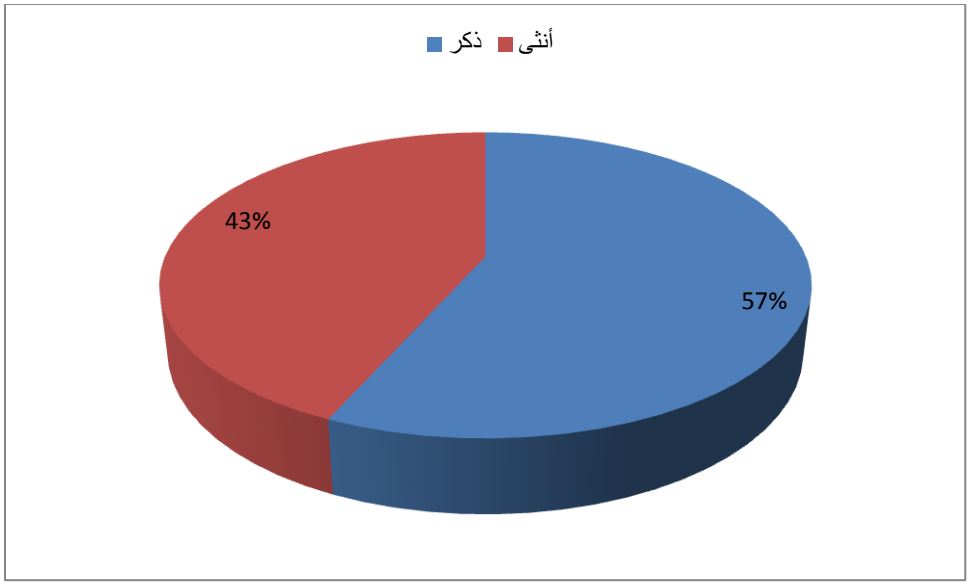

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجاتspss.

ثانيا: متغير الخبرة

الجدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	19	%63.3
من 5 إلى 10 سنوات	11	%36.7
أكثر من 10 سنوات	0	%0
الإجمالي	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات قدر بـ 19 فرد بنسبة 63.3% وهم الأعلى نسبة، في حين عدد الأفراد الذين خبرتهم تتراوح من 5 إلى 10 سنوات قدر بـ 11 فرد بنسبة 36.7%.

الشكل رقم (07): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

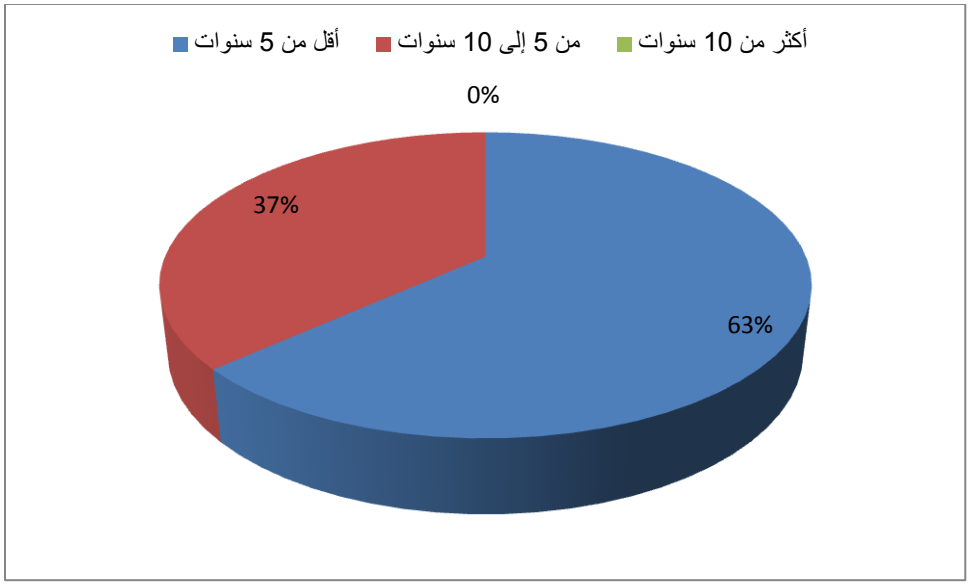

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجاتspss.

ثالثا: متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (06): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	10	%33.3
ماستر	6	%20
شهادة مهنية	14	%46.7
الإجمالي	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مؤهلهم العلمي ليسانس قدر بـ 10 أفراد بنسبة 33.3%، في حين قدر عدد الأفراد الذين مؤهلهم العلمي ماستر بـــ 06 أفراد بنسبة 20 %، أما الأفراد الذين مؤهلهم شهادة مهنية فقد قدر عددهم بـ 14 فرد بنسبة 46.7 % وهم الأعلى نسبة.

شكل رقم(08): التمثيل النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

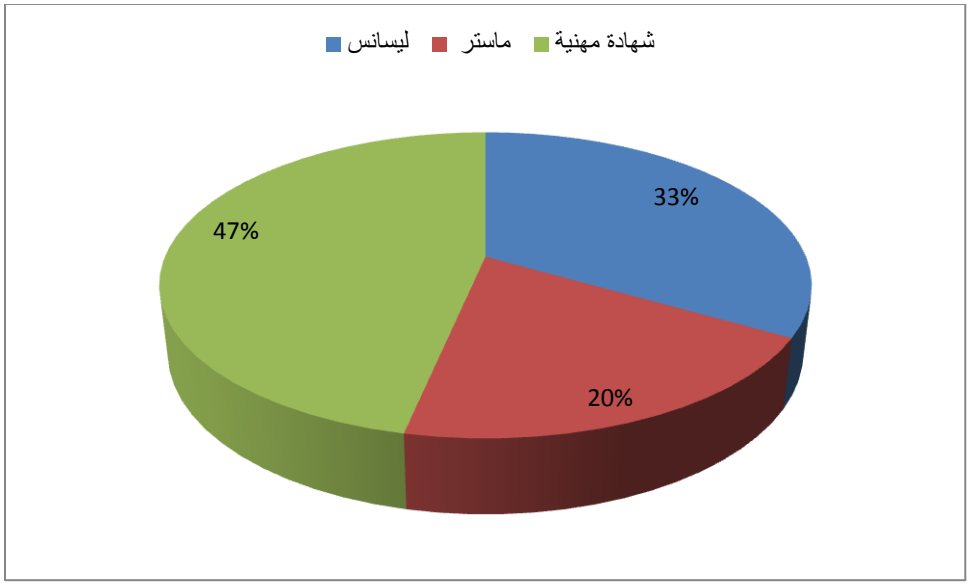

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

1- تحليل عبارات المحور الأول: مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبادئ واليات الحوكمة

1-1- تحليل عبارات البعد الأول: حقوق المساهمين

الجدول رقم (07): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات بعد حقوق المساهمين

الرقم في الاستبيا	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	المستوى
1	يتم تزويد المساهمين بالمعلومات بشكل دوري	4.000	.4546	12.02	.000	مرتفع
2	يتم اطلاع المساهمين على إجراءات الإفصاح المالي	3.733	.4498	8.930	.000	مرتفع
3	يتم اطلاع المساهمين على قرارات مجلس الإدارة	3.600	.4987	6.595	.000	مرتفع
4	تعطى فرص عادلة للمستثمرين في امتلاك الأسهم	3.600	.4987	6.595	.000	مرتفع
5	تتميز عملية تحويل ونقل ملكية الأسهم بالسهولة	3.667	.4796	7.616	.000	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد على بعد حقوق المساهمين نلاحظ أن جميع متوسطات هذا البعد جاءت مرتفعة كما أن جميع قيم اختبار الدلالة الإحصائية T-Testجاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ولصالح المتوسطات الحسابية.

التفسير: نستنتج من خلال ما سبق أن مستوى حقوق المساهمين من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة مرتفع.

الشكل رقم (09): يوضح الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية لعبارات بعد حقوق المساهمين

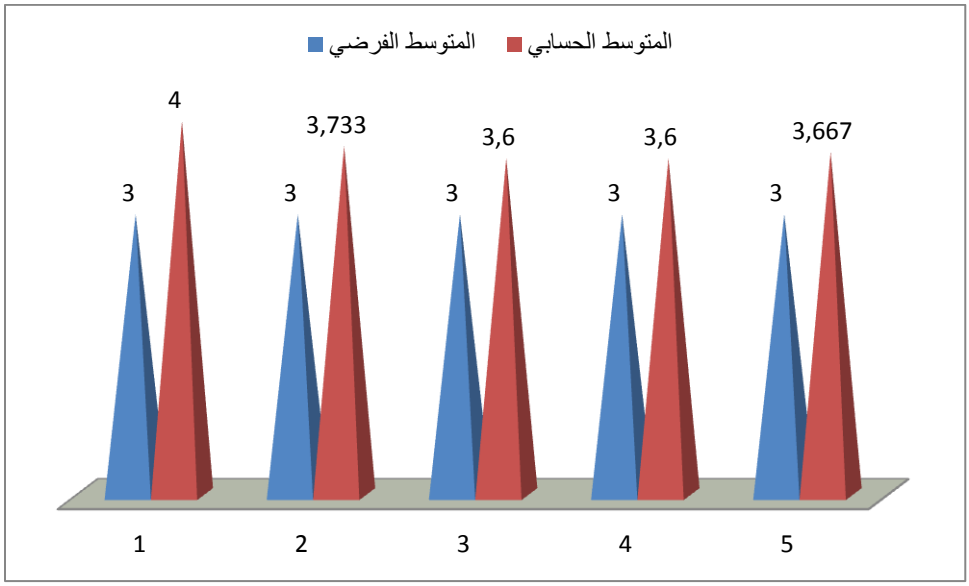

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجاتspss.

2-1- تحليل عبارات البعد الثاني: الإفصاح والشفافية

الجدول رقم (08): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات بعد الإفصاح والشفافية

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	المستوى
6	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات بما يتلائم ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية IAS IFRS	3.633	.4903	7.077	.000	مرتفع
7	تقوم المؤسسة باللإفصاح عن نتائجها المالية والتشغيلية	3.767	.4308	9.761	.000	مرتفع
8	تفصح المؤسسة عن معلومات ذات مصداقية وملائمة يمكن الاعتماد عليها عليها في تفسير وتحليل بياناتها	3.733	.4498	8.930	.000	مرتفع
9	تفصح المؤسسة عن نتائجها في نهاية كل سنة	3.667	.6068	6.021	.000	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول رقم (08)أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد على بعد الإفصاح والشفافية نلاحظ أن جميع متوسطات هذا البعد جاءت مرتفعة كما أن جميع قيم اختبار الدلالة الإحصائية T-Testجاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ولصالح المتوسطات الحسابية.

التفسير: نستنتج من خلال ما سبق أن مستوى الإفصاح والشفافية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة مرتفع.

الشكل رقم (10): يوضح الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية لعبارات بعد الإفصاح والشفافية

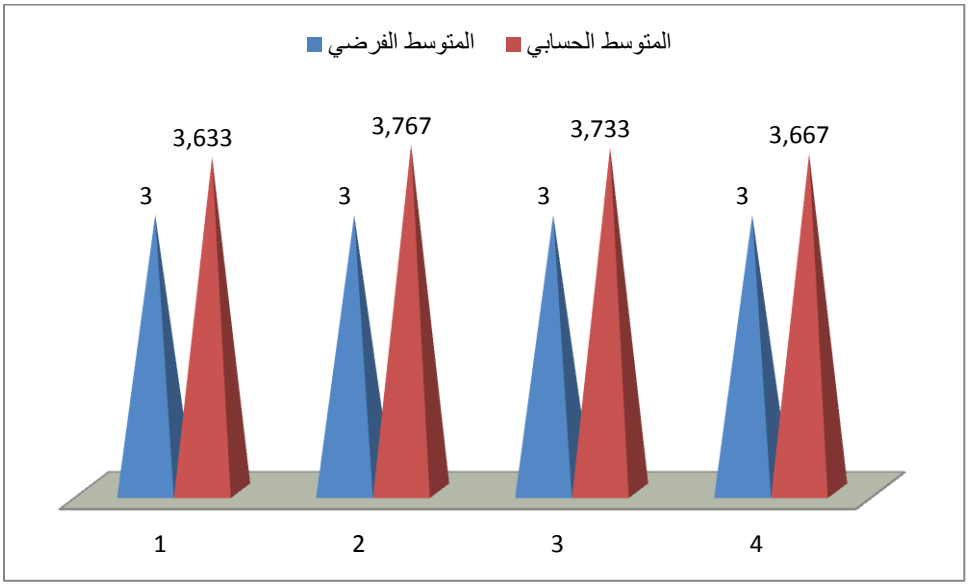

3-1- تحليل عبارات البعد الثالث: التدقيق الداخلي

الجدول رقم (09): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات بعد التدقيق الداخلي

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	المستوى
10	يعمل التدقيق الداخلي على إكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات في المؤسسة	3.833	.3795	12.02	.000	مرتفع
11	يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز الثقافة المهنية في المؤسسة	3.600	.9328	3.525	.000	مرتفع
12	يعد التدقيق الداخلي وسيلة لتفعيل وتقويم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل المؤسسة	3.833	.3795	12.02	.000	مرتفع
13	تتم عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة وفق معايير مهنية واضحة وسليمة وتتوافق مع معايير التدقيق الدولية	3.700	.5348	7.167	.000	مرتفع
14	يعمل التدقيق الداخلي على تحسين سمعة المؤسسة	3.400	.8138	2.693	.000	مرتفع
15	يساهم التدقيق الداخلي للمؤسسة في عرض أسباب النزاعات بين المسيرين وأصحاب المصالح	2.733	.6398	2.283-	0.03	منخفض

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول رقم (09)أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد على بعد التدقيق الداخلي نلاحظ أن معظم متوسطات هذا البعد جاءت مرتفعة كما أن معظم قيم اختبار الدلالة الإحصائية T-Testجاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ولصالح المتوسطات الحسابية باستثناء العبارة " يساهم التدقيق الداخلي للمؤسسة في عرض أسباب النزاعات بين المسيرين وأصحاب المصالح " فقد جاءت بدرجة منخفضة.

التفسير: نستنتج من خلال ما سبق أن مستوى التدقيق الداخلي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة مرتفع.

الشكل رقم (11): يوضح الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية لعبارات بعد التدقيق الداخلي

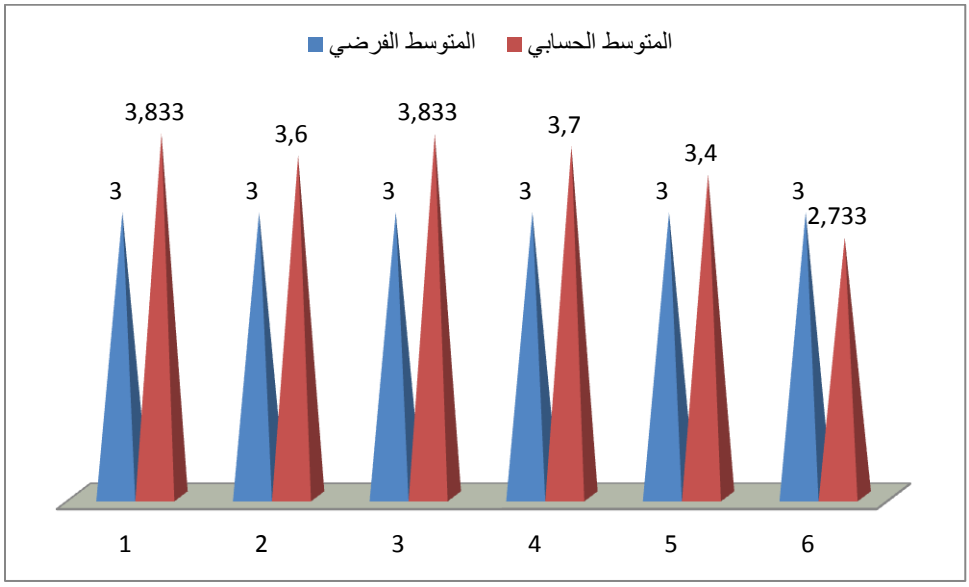

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجاتspss.

4-1- تحليل عبارات البعد الرابع: التدقيق الخارجي

الجدول رقم (10): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات بعد التدقيق الخارجي

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	المستوى
16	يعمل التدقيق الخارجي على تحسين أداء المؤسسة وتحسين سمعتها	3.033	.4903	.372	.712	متوسط
17	يساهم التدقيق الخارجي للمؤسسة في عرض أسباب النزاعات بين المسيرين وأصحاب المصالح	3.067	.5839	.626	.536	متوسط

18	يساعد ويوجه التدقيق الخارجي الموظفين داخل المؤسسة على تحمل المسؤولية وإحترام القانون الداخلي للمؤسسة	3.333	.6609	2.763	.010	مرتفع
19	يساعد التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة	3.100	.5472	1.000	.326	متوسط
20	يقدم التدقيق الخارجي للأطراف ذات المصالح معلومات ملائمة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة	2.667	.6068	-3.0-	.005	منخفض

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول رقم (10)أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد على بعد التدقيق الخارجي نلاحظ أن أغلب متوسطات هذا البعد جاءت بردجة متوسطة كما أن أغلب قيم اختبار الدلالة الإحصائية T-Testجاءت غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05).

التفسير: نستنتج من خلال ما سبق أن مستوى التدقيق الخارجي متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة مرتفع.

الشكل رقم (12): يوضح الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية لعبارات بعد التدقيق الخارجي

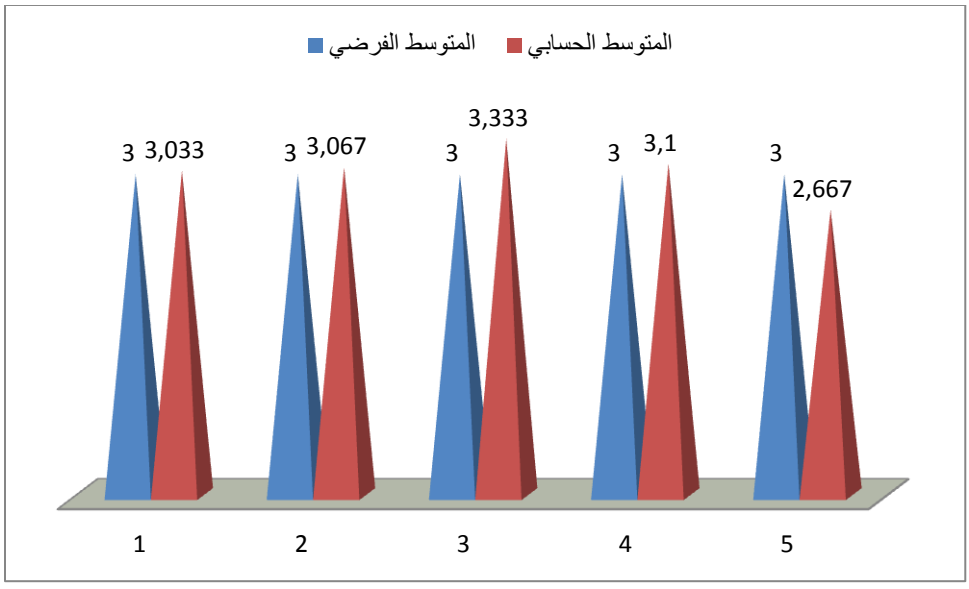

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجاتspss.

2- تحليل عبارات المحور الثاني: الأداء المالي للمؤسسة

الجدول رقم (11): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور الأداء المالي للمؤسسة

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	المستوى
1	المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالاها المحددة	3.867	.3455	13.70	.000	مرتفع
2	تتوفر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة	3.533	.5072	5.757	.000	مرتفع
3	تتميز المؤسسة بفاعلية إتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي	3.500	.5725	4.785	.000	مرتفع
4	تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار	3.367	.4903	4.097	.000	مرتفع
5	تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية عالية	3.167	1.092	.895	.378	متوسط
6	المؤسسة لها القدرة على تلبية احتياجاتها المالية في المدى القصير	3.443	.5725	4.218	.000	مرتفع
7	تستعين المؤسسة بمؤشرات مالية في إبراز توازنها المالي في الأجل القصير والطويل	3.400	.6216	3.525	.001	مرتفع
8	يتحسن أجر العمال داخل المؤسسة بشكل مستمر وسنوي	2.900	1.089	.532-	.599	متوسط
9	رقم أعمال المؤسسة في إرتفاع مستمر	3.033	.6145	.297	.769	متوسط
10	هناك شعور بالثقة من طرف أصحاب المصالح تجاه المؤسسة	2.300	.7491	5.11-	.000	منخفض

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول رقم (11) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد على محور الأداء المالي للمؤسسة نلاحظ أن أغلب متوسطات هذا المحور جاءت مرتفعة كما أن جميع قيم اختبار الدلالة الإحصائية T-Testجاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ولصالح المتوسط الحسابي ب استثناء كل من عبارة " تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية عالية " وعبارة " يتحسن أجر العمال داخل المؤسسة بشكل مستمر وسنوي " وعبارة " رقم أعمال المؤسسة في إرتفاع مستمر " فقد جاءت بدرجة متوسط أما عبارة " هناك شعور بالثقة من طرف أصحاب المصالح تجاه المؤسسة " . جاءت بدرجة منخفضة.

التفسير: نستنتج من خلال ما سبق أن مستوى الأداء المالي للمؤسسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة مرتفع.

الشكل رقم (13): يوضح الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية لعبارات محور الأداء المالي للمؤسسة

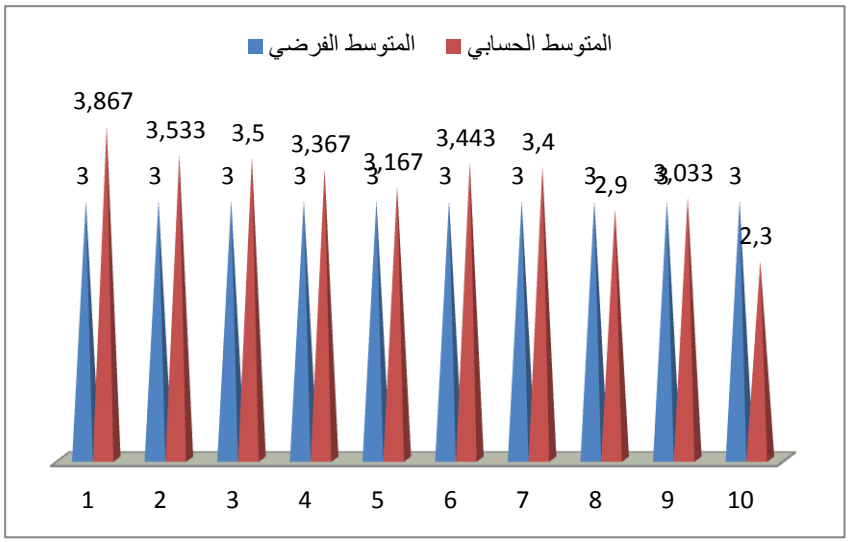

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجاتspss.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

الفرضية العامة: تساهم مبادئ واليات الحوكمة بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة.

لإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط ولدراسة اثر المتغير المستقل على التابع تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا تساهم مبادئ واليات الحوكمة بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة.

H_1 : تساهم مبادئ واليات الحوكمة بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة.

و النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (12) يمثل الانحدار الخطي	الأداء المالي	قيمة F	مستوى الدلالة	قيمة T	مستوى الدلالة	نوع الارتباط
مبادئ وآليات الحوكمة	R Squar0.16 R 0.40	5.48	0.02	2.34	0.02	معنوي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

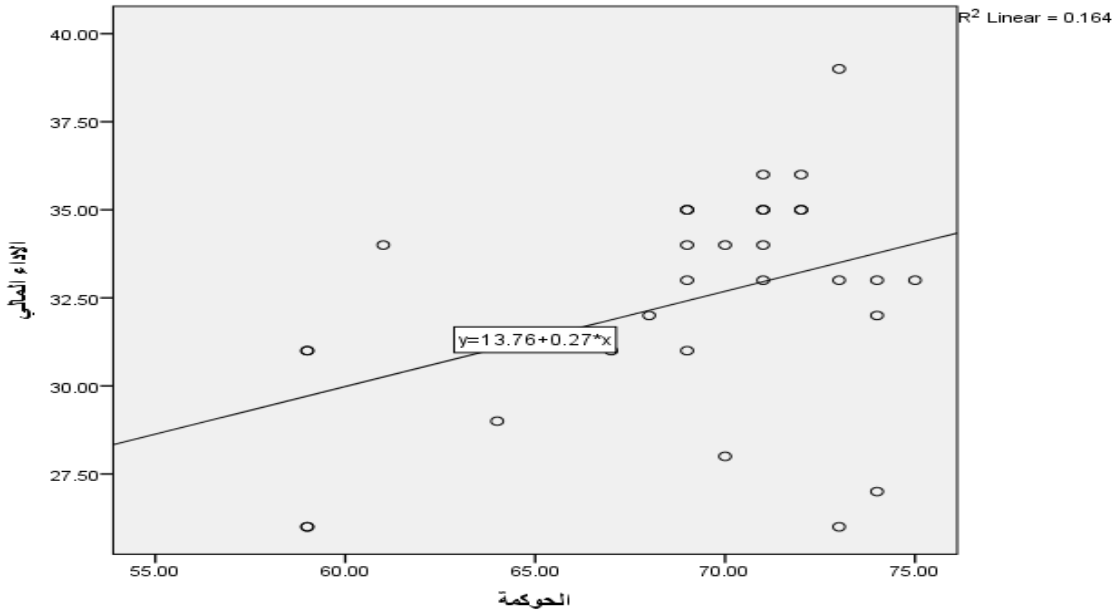

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجاتspss.

من خلال الجدول رقم (12) أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين مبادئ وآليات الحوكمة والأداء المالي بلغت (0.40) وهي قيمة موجبة وطردية،أي انه كلما ارتفعت درجات مبادئ وآليات الحوكمة كلما ارتفعت معها درجات الأداء المالي، في حين بلغت قيمة 0.16R Squar أي أن مبادئ وآليات الحوكمة تفسر حوالي 16 بالمئة من التباين في الأداء المالي، وهذا ما أكدته قيمة (F) حيث بلغت (5.48) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن الانحدار معنوي.

وبالنظر إلى قيمة (T) نلاحظ أنها بلغت 2.34 وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود الأثر وقبول الفرضية البديلة H_1

القائلة بـــ " تساهم مبادئ واليات الحوكمة بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة ".

الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر حقوق المساهمين بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-.

لإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط ولدراسة اثر المتغير المستقل على التابع تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا تؤثر حقوق المساهمين بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-.

H_1 : تؤثر حقوق المساهمين بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-

و النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (13) يمثل الانحدار الخطي	الأداء المالي	قيمة F	مستوى الدلالة	قيمة T	مستوى الدلالة	نوع الارتباط
حقوق المساهمين	R Squar0.25 R 0.50	9.77	0.00	3.12	0.00	معنوي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

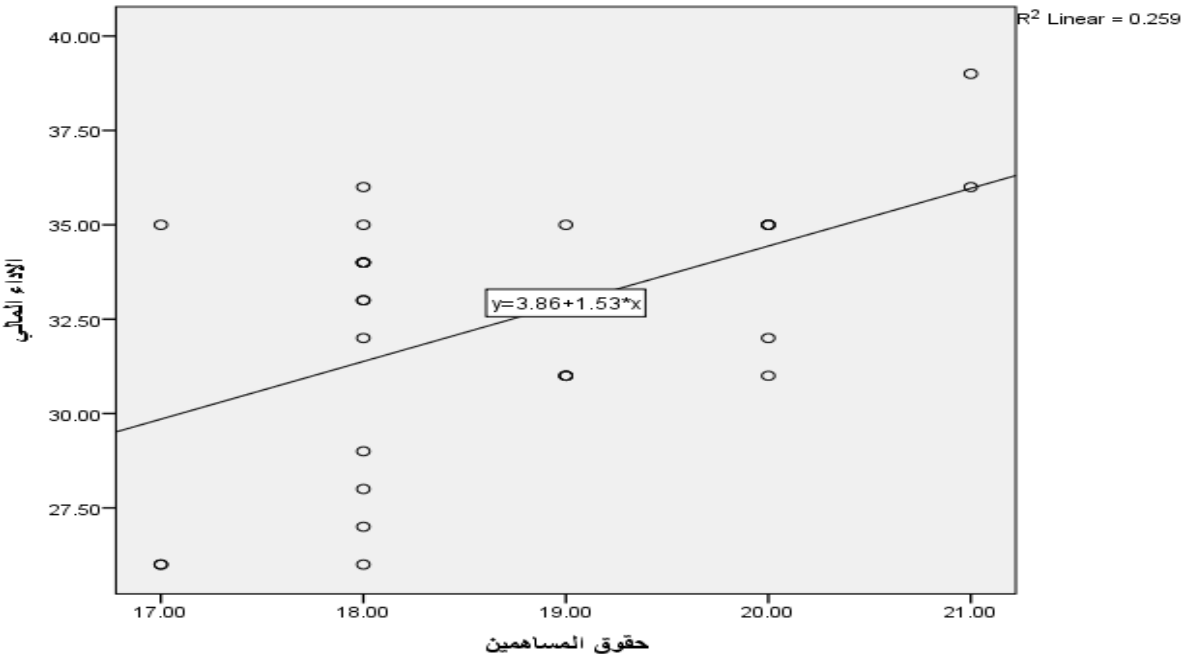

من خلال الجدول رقم (13) أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين حقوق المساهمين والأداء المالي بلغت (0.50) وهي قيمة موجبة وطردية، أي انه كلما ارتفعت درجات حقوق المساهمين كلما ارتفعت معها درجات الأداء المالي ، في حين بلغت قيمة 0.25R Squar أي أن حقوق المساهمين تفسر حوالي 25 بالمئة من التباين في الأداء المالي، وهذا ما أكدته قيمة (F) حيث بلغت (9.77) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن الانحدار معنوي.

وبالنظر إلى قيمة (T) نلاحظ أنها بلغت 3.12 وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود الأثر وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة بـــ " تؤثر حقوق المساهمين بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-".

الفرضية الفرعية الثانية: يؤثر الإفصاح والشفافية بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-.

لإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط ولدراسة اثر المتغير المستقل على التابع تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا يؤثر الإفصاح والشفافية بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-.

H_1 : يؤثر الإفصاح والشفافية بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-.

و النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (14) يمثل الانحدار الخطي	الأداء المالي	قيمة F	مستوى الدلالة	قيمة T	مستوى الدلالة	نوع الارتباط
الإفصاح والشفافية	R Squar0.16 R 0.40	5.63	0.02	2.37	0.02	معنوي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

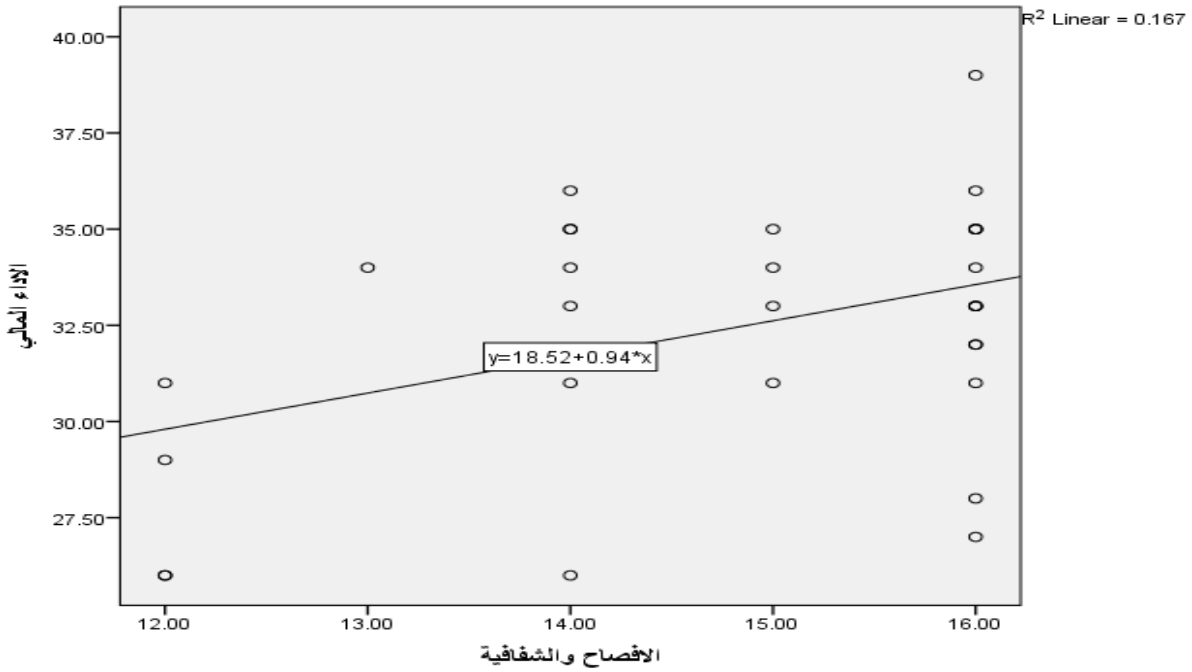

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجاتspss.

من خلال الجدول رقم (14) أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي بلغت (0.40) وهي قيمة موجبة وطردية، أي انه كلما ارتفعت درجات الإفصاح والشفافية كلما ارتفعت معها درجات الأداء المالي، في حين بلغت قيمة 0.16R Squar أي أن الإفصاح والشفافية يفسر حوالي 16 بالمئة من التباين في الأداء المالي، وهذا ما أكدته قيمة (F) حيث بلغت (5.63) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن الانحدار معنوي.

وبالنظر إلى قيمة (T) نلاحظ أنها بلغت 2.37 وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود الأثر وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة بـــ " يؤثر الإفصاح والشفافية بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-".

الفرضية الفرعية الثالثة: يؤثر التدقيق الداخلي بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-.

لإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط ولدراسة اثر المتغير المستقل على التابع تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا يؤثر التدقيق الداخلي بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-

H_1 : يؤثر التدقيق الداخلي بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-.

و النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (15) يمثل الانحدار الخطي	الأداء المالي	قيمة F	مستوى الدلالة	قيمة T	مستوى الدلالة	نوع الارتباط
التدقيق الداخلي	R Squar0.23 R0.47	8.35	0.00	2.89	0.00	معنوي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

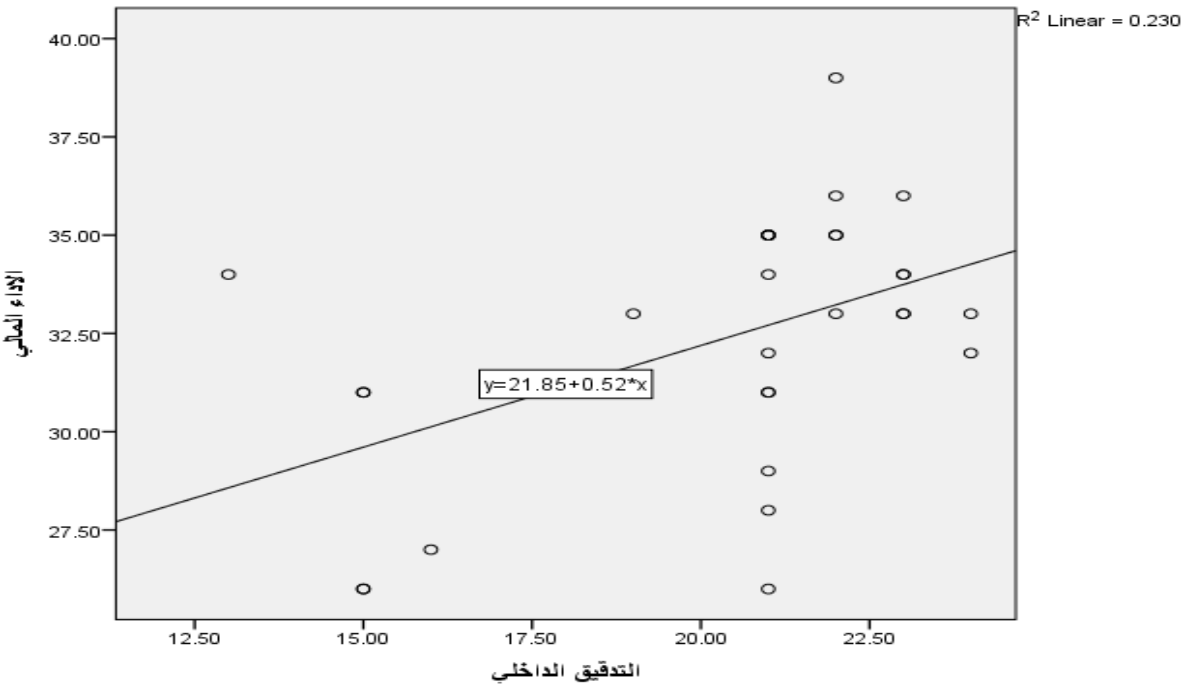

من خلال الجدول رقم (15) أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين التدقيق الداخلي والأداء المالي بلغت (0.47) وهي قيمة موجبة وطردية، أي انه كلما ارتفعت درجات التدقيق الداخلي كلما ارتفعت معها درجات الأداء المالي، في حين بلغت قيمة 0.23R Squar أي أن التدقيق الداخلي يفسر حوالي 23 بالمئة من التباين في الأداء المالي، وهذا ما أكدته قيمة (F) حيث بلغت (8.35) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن الانحدار معنوي

وبالنظر إلى قيمة (T) نلاحظ أنها بلغت 8926 وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود الأثر وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة بـــ " يؤثر التدقيق الداخلي بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-".

الفرضية الفرعية الرابعة: يؤثر التدقيق الخارجي بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-.

لإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط ولدراسة اثر المتغير المستقل على التابع تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا يؤثر التدقيق الخارجي بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-.

H_1 : يؤثر التدقيق الخارجي بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-

و النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (16) يمثل الانحدار الخطي	الأداء المالي	قيمة F	مستوى الدلالة	قيمة T	مستوى الدلالة	نوع الارتباط
التدقيق الخارجي	R Squar0.15 R 0.39	5.11	0.03	2.26	0.03	معنوي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

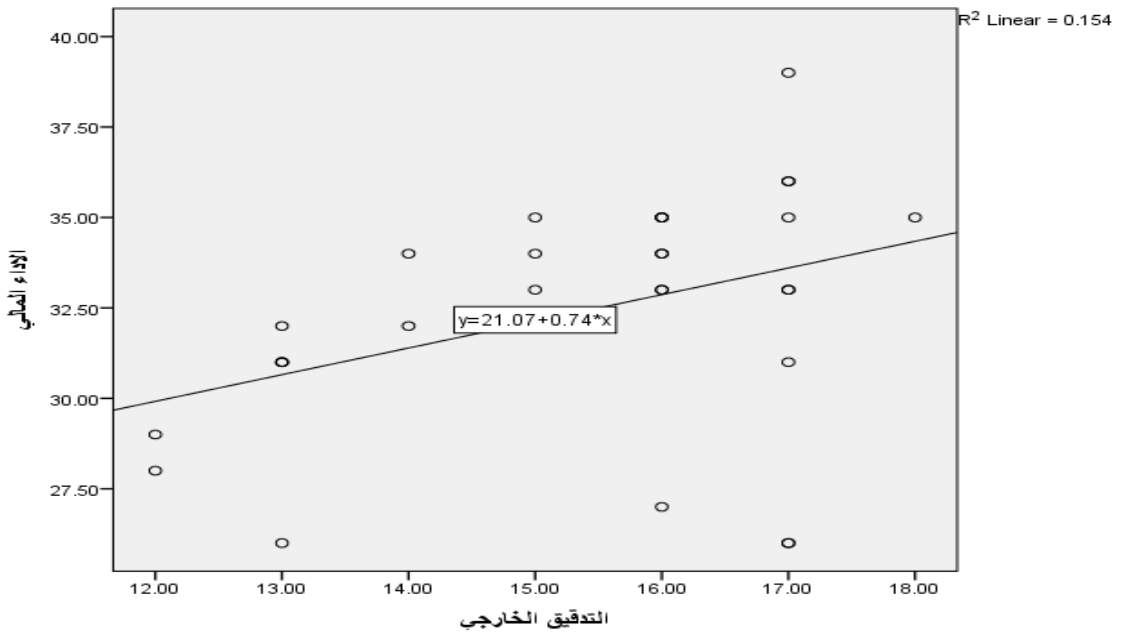

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجاتspss.

من خلال الجدول رقم (16) أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين التدقيق الخارجي والأداء المالي بلغت (0.39) وهي قيمة موجبة وطردية، أي انه كلما ارتفعت درجات التدقيق الخارجي كلما ارتفعت معها درجات الأداء المالي، في حين بلغت قيمة 0.15R Squar أي أن التدقيق الخارجي يفسر حوالي 15 بالمئة من التباين في الأداء المالي، وهذا ما أكدته قيمة (F) حيث بلغت (5.11) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن الانحدار معنوي.

وبالنظر إلى قيمة (T) نلاحظ أنها بلغت 2.26 وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود الأثر وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة بـــ " يؤثر التدقيق الخارجي بشكل ايجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة-".

خلاصة الفصل:

بعد القيام بالجانب التطبيقي والذي تمثل في إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع حيث كانت مطاحن الحضنة هي المؤسسة محل الدراسة من خلال عرض مختلف جوانبها (التعريف بها، الهيكل التظيمي...) والهدف كان معرفة دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي قمنا بعمل إستبيان متكون من متغيرات فرعية لمحاور نموذج الدراسة حيث تم توزيع (30) إستمارة على مجموعة من المبحوثين (عينة الدراسة).

بعد ذلك قمنا بتحليل بيانات الإستبيان عن طريق برنامج spss من أجل القيام بتحليل إحصائي لمدى إلتزام المؤسسة بتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة على الأداء المالي، من خلال نتائج الإستبيان المتوصل إليها يتضح أن الحوكمة لها دور وأثر إيجابي على الأداء المالي لمطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ.

خاتمة

بعد تناول موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة وهذا ضمن فصوله الثلاث، كان الهدف الرئيسي منها هو معرفة دور الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، حيث أنه تماشيا مع التطورات الإقتصادية الراهنة، وتجنبا لحدوث الأزمات الإقتصادية في المستقبل والتي كان سببها التلاعبات الحاصلة جراء ضعف الأساليب التقليدية لتسيير المؤسسات، يتضح أنه أصبح من الضروري الإهتمام بمفهوم الحوكمة وتطبيقه على مستوى المؤسسات الإقتصادية، كونها تهدف إلى توفير الحماية لأصحاب المصالح وبالتالي يساعد على جذب رؤوس الأموال والإستثمار.

أولا: نتائج الدراسة

1ـ النتائج المتعلقة بالجانب النظري

ـ تعتمد الحوكمة على مجموعة من المبادئ والآليات تساعدها في التطبيق السليم لها داخل المؤبسسات.

ـ تعد مبادئ وآليات الحوكمة أحد الأسباب الرئيسية في تفعيل الأداء المالي، وذلك بتطبيق الآليات والمبادئ المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون الدولية.

ـ تضمن الحوكمة تحقيق قدر كبير من الشفافية لمختلف الأنشطة بالمؤسسة لتجنب الفساد وتقليل المخاطر.

ـ يعمل الإفصاح والشفافية على خلق الثقة بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة.

ـ يعتبر التدقيق بنوعيه الداخلي والخارجي إحدى أهم آليات الحوكمة، لما له من دور أساسي في رقابة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

ـ هناك علاقة طردية بين الحوكمة والأداء المالي وهو ما يدل على أن هناك دور للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.

2ـ النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي

بعد إجراء الدراسة الميدانية كانت النتائج المرتبطة باختبار الفرضيات كالتالي:

ـ تساهم مبادئ وآليات الحوكمة بشكل إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ

ـ تؤثر حقوق المساهمين بشكل إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ

ـ يؤثر الإفصاح والشفافية بشكل إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ

ـ يؤثر التدقيق الداخلي بشكل إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ

ـ يؤثر التدقيق الخارجي بشكل إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ

ثالثا: التوصيات

ـ توعية المؤسسات الإقتصادية بأهمية الحوكمة ودورها في تحسين أدائها المالي.

ـ العمل على تحسين مستوى الإفصاح والشفافية داخل المؤسسات الإقتصادية.

ـ وضع دليل أخلاقيات المهنة من قبل الهيئات الوصية للحد من استغلال المنصب للمصلحة الشخصية.

ـ العمل على اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسات السليمة لها، ودورها في علاج المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات.

ـ ضرورة الإعتماد على أطراف خارجية مستقلة وذات كفاءة في عملية التدقيق بنوعيها الداخلي والخارجي، وإعدادها وفق المعايير الدولية المتفق عليها.

ثالثا: آفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة تثار مجموعة من المواضيع المقترحة للبحث مستقبلا مثل:

ـ أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين القرار المالي.

ـ دور الحوكمة في تفعيل المسؤولية الإجتماعية.

ـ دور مجلس الإدارة في تطبيق الحوكمة داخل المؤسسات الإقتصادية.

قائمـــــــة

المراجـــــع

1- المراجع باللغة العربية

أولا- الكتب

1- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية،2005.
2- شريف غياط، فيروز رجال، حوكمة الشركات: أداة لرفع ممستوى الافصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، جامعة 8 ماي - قالمة - .
3- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن - عمان،2008.

4- أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر (الأصول والمهارات)، مصر،2002.

5- سامح عبد المطلب عامر، إدارة الأداء، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، سوريا، 2011.

6- وائل محمد صبحي إدري، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، عمان، 2009.

7- ناظم حسن عبد السيد ،محاسبة الجودة مدخل تحليلي، دار الثقافة، عمان،2009.

8- طالب علاء فرحان، المشهداني ايمان شيحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن،2011.

9- الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الاولى ،دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1- بن عيسي مريم، تطبيق حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء، رسالة ماجستي، دراسة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، قسم علوم التسيير،2011.

2- فاتح غلاب،"تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومايير التنمية المستدامة "، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2012/2011.

3- شبير ماهر أسامة نايف، أثر إستخدام آليات الحوكمة في تخفيض الوكالة (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية العلوم التجارية،الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين،2017.

4- أبو حمام ماجد إسماعيل، أثر تطبيق الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية العلوم التجارية، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين،2009.

5- بكوش لطيفة، مساهمة التسيير على أساس الانشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مجمع صيدال)، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2017.

6- نديم محمود شكري، مريم، تقييم الاداء المالي باستخدام بطاقة الاداء المتوازن، دراسة اختبارية في شركة طيران الملكية الاردنية، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط عمان، الاردن 2013.

7- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الأداء (دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006 - 2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2011.

ثالثا:المجلات

1- أحمد منير النجار، البعد المصرفي في حوكمة الشركات، اتحاد المصارف الالكترونية، العدد 40،مارس2008.
2- مزهودة عبد المليك، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (01)، جامعة بسكرة، الجزائر،2001.
3- زرقون، محمد وعرابة، الحاج، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2014.
4- حجازي إسماعيل ومعاليم سعاد، دور التسيير على أساس الأنشطة ABM في تحسين أداء المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر،2012.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

1- شريقي عم، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009/09/21/20.

2- أحسين عثماني، سعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على البورصة الجزائر، ملتقى حول تطبيق مبادئ الحوكمة، في المؤسسات المصرفية حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر - بسكرة،07/06ماي2012.

3ـ دادن عبد الغني، كساسي محمد الأمين، مداخلة بعنوان الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامة قاصدي مرباح، ورقلة، ليومي 9/8 مارس 2005.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1ـ الجوزي جميلة، دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية، منشور في :
https://www.google.dz/webhp? sourceid

2ـ المراجع باللغة الأجنبية

1- Ziani abdelhak,le role de l audit interne dans l amelioration de la gouvernance d entreprise (cas entreprises algeriennes), These de doctorat ensciences economiq, Faculte des sciences economiques et de gestion, Universite abou bekr belkaid tlemcen, Algerie, 2014.

2- Miller kent & Beomiley philip, strategic risk and corporate performance: an analysis of alternative risk measures, management journal, vol 33 No (4),1990.

3- Peter Drucker, people and perfornance, Harvard Business School press, 2007.

الملاحق

الملحق رقم (01): إستمارة الإستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة ـ

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ـ قسم علوم التسيير ـ

إستبيان موجه لعمال مطاحن الحضنة لولاية المسيلة

موظفي / موظفات المؤسسة

في إطار إنجاز مذكرة الماستر في علوم التسيير قسم الإدارة المالية عن: (دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية)، يسعدنا أن تكونوا أحد المساهمين في إنجاز هذه الدراسة من خلال إجابتكم على هذا الاستبيان، لذا نأمل منكم التكرم باختيار الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم بكل صدق وموضوعية ودقة.

كما نحيطكم علما أن المعلومات سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وفي الأخير تقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير وشكرا.

الطالبتين:	إشراف الأستاذ:
معوش آسيا	عبد الحليـــم لعشاش
وقاف إيمان	

السنة الجامعية: 2021 / 2022

أولا: الخصائص العامة.

يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يرافق خيارك.

1ـ الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2ـ الخبرة في العمل: أقل من 5 سنوات ☐ 10 سنوات ☐

15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

3ـ المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ شهادة مهنية ☐

المحور الأول : مدى إلتزام المؤسسة بتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة .

يرجى وضع إشارة (X) في المربع المناسب .

البعد	الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
حقوق المساهمين	01	يتم تزويد المساهمين بالمعلومات بشكل دوري.					
	02	يتم اطلاع المساهمين على إجراءات الإفصاح المالي.					
	03	يتم اطلاع المساهمين على قرارات مجلس الإدارة.					
	04	تعطى فرص عادلة للمستثمرين في امتلاك الأسهم.					
	05	تتميز عملية تحويل ونقل ملكية الأسهم بالسهولة.					
الإفصاح والشفافية	06	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات بما يتلائم ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية IAS IFRS.					
	07	تقوم المؤسسة باللإفصاح عن نتائجها المالية والتشغيلية.					
	08	تفصح المؤسسة عن معلومات ذات مصداقية وملائمة يمكن الاعتماد عليها عليها في تفسير وتحليل بياناتها.					
	09	تفصح المؤسسة عن نتائجها في نهاية كل سنة.					
التدقيق الداخلي	10	يعمل التدقيق الداخلي على إكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات في المؤسسة.					
	11	يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز الثقافة المهنية في المؤسسة.					
	12	يعد التدقيق الداخلي وسيلة لتفعيل وتقويم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل المؤسسة.					
	13	تتم عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة وفق معايير مهنية واضحة وسليمة وتتوافق مع معايير التدقيق الدولية.					
	14	يعمل التدقيق الداخلي على تحسين سمعة المؤسسة.					
	15	يساهم التدقيق الداخلي للمؤسسة في عرض أسباب النزاعات بين المسيرين وأصحاب المصالح.					
التدقيق الخارجي	16	يعمل التدقيق الخارجي على تحسين أداء المؤسسة وتحسين سمعتها.					
	17	يساهم التدقيق الخارجي للمؤسسة في عرض أسباب النزاعات بين المسيرين وأصحاب المصالح.					
	18	يساعد ويوجه التدقيق الخارجي الموظفين داخل المؤسسة على تحمل المسؤولية وإحترام القانون الداخلي للمؤسسة.					
	19	يساعد التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.					
	20	يقدم التدقيق الخارجي للأطراف ذات المصالح معلومات ملائمة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة.					

المحور الثاني : الأداء المالي للمؤسسة.

يرجى وضع إشارة (X) في المربع المناسب.

البعد	الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الأداء المالي	01	المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالاها المحددة.					
	02	تتوفر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة.					
	03	تتميز المؤسسة بفاعلية إتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي.					
	04	تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار.					
	05	تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية عالية.					
	06	المؤسسة لها القدرة على تلبية احتياجاتها المالية في المدى القصير.					
	07	تستعين المؤسسة بمؤشرات مالية في إبراز توازنها المالي في الأجل القصير والطويل.					
	08	يتحسن أجر العمال داخل المؤسسة بشكل مستمر وسنوي.					
	09	رقم أعمال المؤسسة في إرتفاع مستمر.					
	10	هناك شعور بالثقة من طرف أصحاب المصالح تجاه المؤسسة.					

الملحق رقم (02):قائمة المحكمين

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

استمارة مقدمة للأساتذة الذين قاموا بتحكيم الإستبيان

الخاص بمذكرة الماستر

تخصص: إدارة مالية

تحت عنوان: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية

دراسة حالة المجمع الصناعي التجاري لمطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ

الرقم	إسم الأستاذ
01	قروش عيسى
02	تاهمي نادية

الملحق رقم (03): نتائج برنامج spss

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	17	56.7	56.7	56.7
	أنثى	13	43.3	43.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 من أقل	19	63.3	63.3	63.3
	سنوات 10 الى 5 من	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	10	33.3	33.3	33.3
	ماستر	6	20.0	20.0	53.3
	مهنية شهادة	14	46.7	46.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س1	30	4.0000	.45486	.08305
س2	30	3.7333	.44978	.08212
س3	30	3.6000	.49827	.09097
س4	30	3.6000	.49827	.09097
س5	30	3.6667	.47946	.08754

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س1	12.042	29	.000	1.00000	.8302	1.1698
س2	8.930	29	.000	.73333	.5654	.9013
س3	6.595	29	.000	.60000	.4139	.7861
س4	6.595	29	.000	.60000	.4139	.7861

س5	7.616	29	.000	.66667	.4876	.8457

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س6	30	3.6333	.49013	.08949
س7	30	3.7667	.43018	.07854
س8	30	3.7333	.44978	.08212
س9	30	3.6667	.60648	.11073

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س6	7.077	29	.000	.63333	.4503	.8164
س7	9.761	29	.000	.76667	.6060	.9273
س8	8.930	29	.000	.73333	.5654	.9013
س9	6.021	29	.000	.66667	.4402	.8931

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س10	30	3.8333	.37905	.06920
س11	30	3.6000	.93218	.17019
س12	30	3.8333	.37905	.06920
س13	30	3.7000	.53498	.09767
س14	30	3.4000	.81368	.14856
س15	30	2.7333	.63968	.11679

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س10	12.042	29	.000	.83333	.6918	.9749
س11	3.525	29	.001	.60000	.2519	.9481
س12	12.042	29	.000	.83333	.6918	.9749
س13	7.167	29	.000	.70000	.5002	.8998
س14	2.693	29	.012	.40000	.0962	.7038
س15	-2.283-	29	.030	-.26667-	-.5055-	-.0278-

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س16	30	3.0333	.49013	.08949
س17	30	3.0667	.58329	.10649
س18	30	3.3333	.66089	.12066
س19	30	3.1000	.54772	.10000
س20	30	2.6667	.60648	.11073

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
س16	.372	29	.712	.03333	-.1497-	.2164
س17	.626	29	.536	.06667	-.1511-	.2845
س18	2.763	29	.010	.33333	.0866	.5801
س19	1.000	29	.326	.10000	-.1045-	.3045
س20	-3.010-	29	.005	-.33333-	-.5598-	-.1069-

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س.1	30	3.8667	.34575	.06312
س.2	30	3.5333	.50742	.09264
س.3	30	3.5000	.57235	.10450
س.4	30	3.3667	.49013	.08949
س.5	30	3.1667	1.01992	.18621
س.6	29	3.4483	.57235	.10628
س.7	30	3.4000	.62146	.11346
س.8	30	2.9000	1.02889	.18785
س.9	30	3.0333	.61495	.11227
س.10	30	2.3000	.74971	.13688

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
س.1	13.730	29	.000	.86667	.7376	.9958
س.2	5.757	29	.000	.53333	.3439	.7228
س.3	4.785	29	.000	.50000	.2863	.7137
س.4	4.097	29	.000	.36667	.1836	.5497
س.5	.895	29	.378	.16667	-.2142-	.5475
س.6	4.218	28	.000	.44828	.2306	.6660
س.7	3.525	29	.001	.40000	.1679	.6321
س.8	-.532-	29	.599	-.10000-	-.4842-	.2842
س.9	.297	29	.769	.03333	-.1963-	.2630
س.10	-5.114-	29	.000	-.70000-	-.9799-	-.4201-

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الحوكمة[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: المالي الاداء

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.405[a]	.164	.134	3.05821

a. Predictors: (Constant), الحوكمة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	51.326	1	51.326	5.488	.026[b]
	Residual	261.874	28	9.353		
	Total	313.200	29			

a. Dependent Variable: المالي الاداء

b. Predictors: (Constant), الحوكمة

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	13.759	7.977		1.725	.096
	الحوكمة	.270	.115	.405	2.343	.026
a. Dependent Variable: المالي الاداء						

Variables Entered/Removed[a]			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المساهمين حقوق[b]	.	Enter
a. Dependent Variable: المالي الاداء			
b. All requested variables entered.			

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.509[a]	.259	.232	2.87955
a. Predictors: (Constant), المساهمين حقوق				

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	81.029	1	81.029	9.772	.004[b]
	Residual	232.171	28	8.292		
	Total	313.200	29			
a. Dependent Variable: المالي الاداء						
b. Predictors: (Constant), المساهمين حقوق						

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.862	9.144		.422	.676
	المساهمين حقوق	1.529	.489	.509	3.126	.004
a. Dependent Variable: المالي الاداء						

Variables Entered/Removed[a]			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	والشفافية الافصاح[b]	.	Enter
a. Dependent Variable: المالي الاداء			
b. All requested variables entered.			

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.409[a]	.167	.138	3.05165
a. Predictors: (Constant), والشفافية الافصاح				

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	52.448	1	52.448	5.632	.025[b]
	Residual	260.752	28	9.313		
	Total	313.200	29			
a. Dependent Variable: المالي الاداء						
b. Predictors: (Constant), والشفافية الافصاح						

Coefficients[a]						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
Model		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	18.520	5.875		3.152	.004
	والشفافية الافصاح	.940	.396	.409	2.373	.025
a. Dependent Variable: المالي الاداء						

Variables Entered/Removed[a]			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الداخلي التدقيق[b]	.	Enter
a. Dependent Variable: المالي الاداء			
b. All requested variables entered.			

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.479[a]	.230	.202	2.93514
a. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق				

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	71.979	1	71.979	8.355	.007[b]
	Residual	241.221	28	8.615		
	Total	313.200	29			
a. Dependent Variable: المالي الاداء						
b. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق						

Coefficients[a]						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
Model		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	21.851	3.689		5.924	.000
	الداخلي التدقيق	.517	.179	.479	2.890	.007
a. Dependent Variable: المالي الاداء						

Variables Entered/Removed[a]			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الخارجي التدقيق[b]	.	Enter
a. Dependent Variable: المالي الاداء			
b. All requested variables entered.			

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.393[a]	.154	.124	3.07542
a. Predictors: (Constant), الخارجي التدقيق				

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	48.370	1	48.370	5.114	.032[b]
	Residual	264.830	28	9.458		
	Total	313.200	29			

a. Dependent Variable: المالي الاداء

b. Predictors: (Constant), الخارجي التدقيق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	21.069	5.042		4.179	.000
	الخارجي التدقيق	.737	.326	.393	2.261	.032

a. Dependent Variable: المالي الاداء

Cronbach's Alpha	N of Items
.824	5

Cronbach's Alpha	N of Items
.850	4

Cronbach's Alpha	N of Items
.801	6

Cronbach's Alpha	N of Items
.874	5

Cronbach's Alpha	N of Items
.863	10

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Gestion

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): رحاق ايمان المولود(ة) بتاريخ: 19 جوان 1997 بـ: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200360518 الصادرة بتاريخ: 2016.01.25 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/05/19

التوقيع و البصمة

"يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

""يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: Sciences

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: [illegible] المولود(ة) بتاريخ: 1997-10-22 ب: [illegible]

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: [illegible] الصادرة بتاريخ: 2021-07-01 عن: [illegible]

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: [illegible] خلال السنة الجامعية 2022/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** : دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/05/10

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

ملخص

تتضمن هذه الدراسة إبراز دور الحوكمة على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة لولاية المسيلة، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال توزيع إستبيان على عينة مكونة من (30) موظف في المؤسسة محل الدراسة، والذي تضمن محورين: المحور الأول كان حول المتغير المستقل (مبادئ وآليات الحوكمة)، يقيس (04) أبعاد: حقوق المساهمين، الإفصاح والشفافية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، فيما تعلق المحور الثاني بالمتغير المستقل(الأداء المالي)، وتم معالجة بيانات الإستبيان بالإعتماد على برنامج spss.

توصلت الدراسة إلى أن مبادئ وآليات الحوكمة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

Cette étude consiste notamment à mettre en évidence le rôle de la gouvernance sur la performance financière de Hudna Mills Corporation dans la Wilayat de M'sila.L'étude s'est appuyée sur l'approche descriptive, en distribuant un questionnaire à un échantillon de (30) employés de l'institution étudiée. , qui comportait deux axes : Le premier axe portait sur la variable indépendante (principes et mécanismes de gouvernance), mesures (04) dimensions : droits des actionnaires, divulgation et transparence, audit interne, audit externe, le second axe portant sur la variable indépendante variable (performance financière), et les données du questionnaire ont été traitées sur la base du programme spss.

L'étude a conclu que les principes et les mécanismes de gouvernance affectent positivement la performance financière de la Al-Hudna Mills Corporation à m sila.